



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات
الإقليمية

(٢٠١٧-٢٠١١)

**Regional and International Variables in the Arab Region and its
Impact on Regional Equilibrium**

(٢٠١٧-٢٠١١)

إعداد الطالبة: صفا مظهر عبد الستار آل مياح

إشراف الدكتور:

صايل السرحان

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية/ معهد بيت الحكمة - جامعة آل البيت - المفرق - الأردن

الفصل الدراسي الثاني: ٢٠١٧-٢٠١٨

تفويض

أنا صفا مظهر عبد الستار آل مياح, أفوض جامعة آل البيت بتزويد نسخ
من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم
حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

التوقيع

– التاريخ / / ٢٠١٨

التعهد

أنا الطالبة صفا مظهر عبد الستار آل مياح الرقم الجامعي

التخصص: علوم سياسية الكلية: بيت الحكمة

أقر بأنني إلتزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها وقراراتها السارية المفعل المتعلقة بإعداد رسائل الماجستير عندما قمت شخصياً بإعداد رسالتي بعنوان: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية (٢٠١١-٢٠١٧).

Regional and International Variables in the Arab Region and its Impact on Regional Equilibrium (٢٠١١-٢٠١٧)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل العلمية، كما أنني أعلن بأن رسالتي هذه غير منقولة أو مستلة من رسائل أو كتاب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية، وتأسيساً على ما تقدم فأني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة فيما لو تبين غير ذلك بما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم أو الاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

توقيع الطالبة

التاريخ / / ٢٠١٨



جامعة آل البيت

معهد بيت الحكمة

قرار لجنة المناقشة

المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية
(٢٠١٧-٢٠١١)

**Regional and International Variables in The Arab Region and Its
Impact on Regional Equilibrium: ٢٠١١-٢٠١٧**

إعداد الطالبة: صفا مظهر عبد الستار آل مياح

إشراف الدكتور: صايل السرحان

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة

- | | |
|-------------------------------------|-----------------------------|
| مشرفاً ورئيساً | ١. الدكتور / صايل السرحان. |
| عضواً | ٢. الدكتور./ |
| عضواً | ٣. الدكتور./ |
| عضواً خارجياً (الجامعة
الأردنية) | ٤. الدكتور / إبراهيم الشرعة |

قدمت هذه الرسالة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم
السياسية في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت, نوقشت وأوصي بإجازتها
بتاريخ: .../.../.....م. الفصل الدراسي الثاني: ٢٠١٧-٢٠١٨

الإهداء

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين ..

سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من
أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان
قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد وإلى
الأبد .. (والدي العزيز)

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة
الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أعلى
الحابيب (أمي الحبيبة)

إلى أخي ورفيق دربي وهذه الحياة بدونك لاشيء معك أكون أنا وبدونك أكون مثل
أي شيء .. في نهاية مشواري أريد أن أشكر على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت
لنجاحي بنظرات الأمل

إلى توأم روحي ورفيقات دربي .. إلى صاحبات القلوب الطيبة والنوايا الصادقة
إلى من رافقتني منذ أن حملنا حقائب صغيرة ومعكن سرت الدرب خطوة بخطوة
وما تزال ترافقوني حتى الآن (أخواتي الغاليات)

الآن تفتح الأشعة وترفع المرساة لتنتقل السفينة في عرض بحر واسع مظلم هو
بحر الحياة وفي هذه الظلمة لا يضيء إلا قنديل الذكريات ذكريات الأخوة البعيدة
إلى الذين أحببتهم وأحبوني (الزملاء والأصدقاء)

الباحثة

شكر وتقدير

الشكر لله مولاي وخالقي الذي منّ عليّ بإتمام هذا العمل العلمي مع رجائي أن يتقبله مني ويجعله خالصاً لوجهه الكريم .

انطلاقاً من قوله تعالى: (ومن يشكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ) ومن قول الرسول (ص): (لا يشكر الله من لا يشكر الناس) وإيماناً بفضل الاعتراف بالجميل وتقديم الشكر والامتنان لأصحاب المعروف فإنني أتقدم بالشكر الجزيل والثناء العظيم لكل من ساعد في إنجاح هذه الرسالة وأخص بالذكر: السيد مروان أحمد الزعبي لمساندته لي وتشجيعي في هذا العمل العلمي

ولا أستطيع أن أوفي من وجهني بأكبر معاني الشكر والتقدير أستاذي ومشرفي الفاضل الدكتور صايل السرحان على قبوله الإشراف على هذا البحث ومتابعته له منذ الخطوات الأولى وعلى ما منحني من صدر واسع ونصح وإرشاد ساعد على إخراج هذا العمل بهذه الصورة. أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء. كما أتقدم بالشكر الجزيل لإساتذتي الأفاضل:

د.

د.

د.

حفظهما الله على تفضلهما بقبول مناقشة هذا البحث وإثرائه بالنصائح والتوجيهات التي تساعد في إخراجه بأفضل صورة والله أسأل أن يجزل لهم الثواب ويجعل عملهم هذا في ميزان حسناتهم.

كما أتقدم بالعرفان والتقدير لجامعة آل البيت التي شقت طريقاً صعباً حتى وصلت إلى هذه المكانة العالية بين أصرحة العلم العالمية رئاسة وعمادة وأساتذة وإداريين.

وشكري لمعهد بيت الحكمة عميداً وأساتذةً ومدرسين الذين كان لهم فضل التدريس في مرحلة الماجستير.

قائمة المحتويات

هـ.....	الإهداء
ز.....	قائمة المحتويات
ط.....	الملخص باللغة العربية
١.....	مقدمة الدراسة
٢.....	أولاً: أهمية الدراسة
٣.....	ثانياً: أهداف الدراسة
٤.....	ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها
٤.....	رابعاً: فروض الدراسة
٥.....	خامساً: حدود الدراسة
٦.....	سادساً: محددات الدراسة
٦.....	سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة
٨.....	ثامناً: منهجية الدراسة
١٢.....	تاسعاً: الدراسات السابقة
٢١.....	الفصل الأول المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية (دراسة نظرية)
٢٢.....	المبحث الأول مفهوم المتغيرات الإقليمية
٢٣.....	المطلب الأول المتغيرات الإقليمية: دلالات المفهوم
٢٨.....	المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والعوامل المؤثرة بها
٣٣.....	المبحث الثاني: ماهية المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية
٣٤.....	المطلب الأول: ماهية المتغيرات الدولية
٣٧.....	المطلب الثاني: التوازنات الإقليمية وتأثير الدول الدخيلة
	الفصل الثاني المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية
٤٢.....	العربية
٤٣.....	المبحث الأول: طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية

المطلب الأول: أثر طبيعة المتغيرات الإقليمية على المنطقة العربية.....	٤٣
المطلب الثاني: أثر طبيعة المتغيرات الدولية على المنطقة العربية.....	٥٦
المبحث الثاني دور المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.....	٦٦
المطلب الأول: دور المتغيرات الإقليمية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.....	٦٧
المطلب الثاني: دور المتغيرات الدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.....	٧٤
الخاتمة.....	٨١
أولاً: النتائج.....	٨٢
ثانياً: التوصيات.....	٨٦
قائمة المصادر.....	٨٨
أولاً الكتب العربية.....	٨٨
ثانياً المجلات والدوريات.....	٨٩
ثالثاً: الدراسات العلمية.....	٩١
رابعاً: الأنترنت.....	٩٦
المراجع الأجنبية.....	١٠٠
Abstract in English.....	١٠١

المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية

(٢٠١٧-٢٠١١)

إعداد: صفا مظهر عبد الستار آل مياح

إشراف الدكتور

صايل السرحان

الملخص باللغة العربية

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على المتغيرات الإقليمية والدولية وتدخل الدول الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧، وقد أجابت الدراسة عن السؤال المحوري (ما مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)؟).

وقد إتبعته الباحثة كل من منهج النظام الدولي ومنهج المصلحة القومية للوصول إلى معلومات الدراسة وبياناتها لغرض تحقيق أهداف الدراسة، كما تم معالجة جميع البيانات نوعياً للوصول إلى نتائج الدراسة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود متغيرات سياسية وعسكرية على المستوى الإقليمي والداخلي للدول العربية وكذلك على المستوى الدولي، إذ تمثلت المتغيرات الداخلية والتي ظهرت منذ بداية العام ٢٠١١ والتي استمرت حتى العام ٢٠١٧، ظهرت على شكل حركات شعبية ومسيرات سلمية مطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية،

وكانت ذات نتائج كارثية في عدد من الدول العربية راح ضحيتها الكثير من الشعوب العربي بين قتيل وجريح ونازح ولاجئ. أم المتغيرات الدولية والتي تمثلت بالتدخلات الخارجية التي ألفت بظلالها على المنطقة العربية، حيث نتج عن هذه المتغيرات اضطرابات واسعة النطاق أثرت على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، كما أظهرت نتائج الدراسة وجود علاقة وأثر سلبي للمتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية، تلخصت بهشاشة التوازنات الإقليمية للمنطقة العربية وضعفها السياسي والاقتصادي والعسكري، ووجود علاقة وأثر سلبي للمتغيرات والتدخلات الدولية على التوازنات الإقليمية العربية تلخصت بتحقيق التوازن الإقليمي للدول الخارجية بتقاسم أراضي وثروات الوطن العربي الذي يخدم مصالح الدول الخارجية على حساب التوازنات الإقليمية للدول العربية.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الإقليمية، المتغيرات الدولية، الحركات الشعبية، ثورات الربيع العربي، التوازنات الإقليمية

مقدمة الدراسة

مما لا شك فيه أننا نعيش في عالم يطغى على ملامحه طابع الصراع وتحقيق الأهداف الإستراتيجية لدول العالم وخصوصاً الدول العظمى، التي وجدت في المنطقة العربية مكاناً مناسباً لتحقيق أطماعها واستعراض قواها التي انفردت بها منذ عشرات السنين على المستوى الدولي وكذلك الإقليمي. فقد ظهرت في السنوات الماضية تغيرات إقليمية ودولية ناتجة عن صراعات متعددة أثرت بشكل ملحوظ على منطقة الإقليم العربي. تمثلت هذه الصراعات بتغيرات جذرية على الساحة العربية والإقليمية غير مسبوقه في العصر الحديث.

وفي هذا المقام ينبغي العلم بأن المنطقة العربية عانت كثيراً في هذا القرن من المتغيرات السياسية والعسكرية، فلو أمعنا النظر لوجدنا أن الخاسر الأكبر جراء الصراعات والمتغيرات الإقليمية والدولية هو الجانب العربي أوطاناً وشعوباً، تلك الشعب التي فقدت الأمن والاستقرار وحقوق الإنسان في حياة كريمة كباقي شعوب العالم، كما نال الأثر السلبي أيضاً من الدول العربية ككل من عدم استقرار وفقدان للتوازن على المستوى الإقليمي.

الجدير بالذكر أن التغيرات الإقليمية والدولية التي اجتاحت دول الإقليم العربي وأثرت بشكل ملحوظ على التوازنات الإقليمية والدولية قد بدأت ملامحها منذ مطلع العام ٢٠١١ عندما أشعل المواطن التونسي البوعزيزي شعلة انطلاق الثورة التونسية وأحرق نفسه اعتراضاً على سياسة الحزب الحاكم في تونس، وتبعته عدداً من الدول تحقيقاً للحرية والعدالة الاجتماعية في جميع مجالات الحياة لتمثل هذه الثورات في

نهاية المطاف ما سمي بثورات الربيع العربي، والتي تزامنت بالعديد من التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية كالتدخلات الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني وكذلك التدخل الإيراني والتركي في الشأن السوري والعراقي وغير ذلك من تدخلات وصراعات أدت إلى فقدان التوازن الدولي والإقليمي في الإقليم العربي بشكل ملحوظ. لذا كان لا بد من التعرف على تلك المتغيرات وما أسبابها ودوافعها وكيف لها أن تؤثر على التوازنات الإقليمية بالنظر إلى الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧م.

من هنا برزت أهمية الدراسة والتي تتمثل بوضع حجر الأساس الذي منه انطلقت منه هذه الدراسة والمتمثل بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثر تلك المتغيرات على التوازنات الإقليمية في ذات الفترة التي ظهرت بها تلك المتغيرات عام ٢٠١١ وامتدت إلى سنة ٢٠١٧.

أولاً: أهمية الدراسة

تبرز أهمية الدراسة من ناحيتين، هما:

١- الأهمية النظرية للدراسة: وتتمثل في سعي الباحثة في بيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية على التوازنات الإقليمية وذلك بالاستناد إلى العديد من الدراسات والأبحاث ذات العلاقة بموضوع الدراسة الحالية وبيانها بشكل علمي واضح ودقيق. كما تبرز أهمية الدراسة النظرية من واقع أن مراكز البحث العلمي والجامعات متمثلة بالباحثين والدارسين هم بحاجة

٢- إلى مصدر علمي يستندون إليه عند الشروع بكتابة أبحاثهم المشابهة للدراسة الحالية للتعرف على أهم مجريات العمل البحثي وأيضاً أهم المتغيرات الإقليمية والدولية وآثارها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية على وجه الخصوص.

٣- الأهمية التطبيقية للدراسة: وتتمثل في سعي الباحثة في التطرق إلى أسباب ومظاهر وظواهر المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وآثارها على كل من الفرد والمجتمع من جهة وكذلك على التوازنات الإقليمية من جهة أخرى وهو موضوع الدراسة الحالية. وكذلك فإن هذا الموضوع سيفيد صنّاع القرار لتوجيه سياستهم الخارجية في هذا الجانب.

ثانياً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي تتمثل في التعرف على القضايا التالية:

- ١- استكشاف المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية في الفترة وأثرها على التوازنات الإقليمية ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٢- استكشاف المتغيرات الدولية في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧.
- ٣- استكشاف التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧.

ثالثاً: مشكلة الدراسة وأسئلتها

فرضت التحديات الدولية والإقليمية نفسها على المنطقة العربية لتجعل منها ساحة صراع وتحدي وتحقيق أهداف ومطامع عديدة، من الجانب الآخر المتمثل بأطراف إقليمية ودولية اجتاحت العالم العربي بشكل واسع النطاق، أدت هذه المتغيرات في نهاية المطاف إلى إحداث زعزعة وعدم استقرار وفقدان للتوازن الإقليمي في الإقليم العربي كان الجانب العربي هو الخاسر الأول والأكبر جراء تلك المتغيرات.

وعليه أمكن صياغة السؤال المحوري الرئيس في المشكلة البحثية على النحو الآتي:

ما مدى تأثير المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات في المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧)؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

- ١- ما أهم المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧؟
- ٢- ما أهم المتغيرات الدولية في المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧؟
- ٣- ما أهم التدخلات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية وما مدى تأثيرها على المنطقة العربية في الفترة ٢٠١١-٢٠١٧؟

رابعاً: فروض الدراسة

تنطلق الدراسة الحالية من فروض تستند إليها لتحقيق نتائج الدراسة بكفاءة وموضوعية، وتتمثل هذه الفروض فيما يلي:

١- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية والتوازنات الإقليمية فيها.

٤- هناك علاقة ارتباطية بين المتغيرات الدولية التي شهدتها المنطقة العربية خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٧) والتوازنات الإقليمية فيها.

خامساً: حدود الدراسة

تتمثل حدود الدراسة فيما يلي

- الحدود المكانية: تمثلت الحدود المكانية للدراسة في الدول العربية التي ظهرت بها ثورات الربيع العربي والحراك الشعبي وجوارها الإقليمي.
 - الحدود الزمانية: انطلقت الباحثة في دراسة موضوع (المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية ٢٠١١-٢٠١٧) خلال العام الدراسة ٢٠١٧-٢٠١٨.
- أما اختيار العام ٢٠١١ كبدية للفترة الزمنية للدراسة فذلك لأن هذا العام شهد بداية الاحتجاجات الشعبية العربية (ثورات الربيع العربي) والذي بدأ ذاتياً موضوعياً ثم ما لبث أن تخطفته قوى إقليمية ودولية حرفته عن مساره، وأدى ذلك إلى تدخلات دول الإقليم غير العربية وقوى دولية أثرت على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.
- وأما اختيار العام ٢٠١٧ كنهاية للفترة الزمنية للدراسة فلأن هذا العام هو التاريخ الذي يمكن التوقف عنده للحصول على المعلومات والبيانات والمعطيات المختلفة بهذا الموضوع.

سادساً: محددات الدراسة

سوف تقتصر الدراسة على بحث المتغيرات الإقليمية والدولية تجاه المنطقة العربية, ثم نأخذ نموذجين ممكن تعميمهما على باقي الأزمات وهما (الأزمة السورية, والأزمة اليمنية), والحركات الشعبية في كل من الأردن والعراق ولبنان وفلسطين.

سابعاً: المتغيرات والمفاهيم الأساسية في الدراسة

يبرز في هذه الدراسة المتغيرات التالية:

١- المتغير المستقل: المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية.

٢- المتغير التابع: التوازنات الإقليمية.

وسنقوم بتعريف كل من المتغيرين إصطلاحياً وإجرائياً.

أ- المتغيرات الإقليمية:

– التعريف الاصطلاحي: التفاعلات الهادفة بين عدداً من الدول, التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي والخارجية, إذ يعتبر تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي (محمد, ٢٠١٧: ١).

– التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الإقليمية:

١- التحالفات بين عدد من الدول المتجاورة ذات التاريخ والثقافة والتوجهات السياسية المشتركة.

٢- تأطير العلاقات بين الدول ضمن الإقليم الواحد ضمن منظومة موحدة تجعلها طرف فعال في منظومة السياسات الدولية.
ب-المتغيرات الدولية

– التعريف الاصطلاحي: "تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الدولية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية، وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز والتي أدت إلى التأثير في البنى والهيكل على مستوى النظام العالمي والنظم الإقليمية والدولية" (حجاج وآخرون، ٢٠١٣: ٣٨١).

– التعريف الإجرائي: تأخذ الدراسة المحاور التالية للتعرف على المفهوم الإجرائي للمتغيرات الدولية:

- ١- إعادة بناء التوجهات السياسية وبناء تحالفات دولية حديثة.
- ٢- زيادة نطاق التفاعل الإقليمي ضمن إطار تكاملي بين دول العالم.
- ٣- إنشاء منظومة دولية قائمة على التحالف الإيجابي بين الدول المتحالفة ودول أخرى، ومن جانب آخر وضع بعض الدول تحت المجهر لتحجيمها وتهميشها.

ثامناً: منهجية الدراسة

لقد رأت الباحثة أنه من الأنسب استخدام منهجي النظام الدولي والمصلحة القومية للربط بين متغيرات الدراسة, وفيما يلي شرح موجز لكل من المنهجتين:

١- منهج النظام الدولي: لا ريب أن منهج النظام الدولي هو الأنسب لمتطلبات الدراسة الحالية, ذلك بسبب قدرة هذا المنهج على التعامل وتحليل العلاقات الدولية, وبالنظر إلى المشكلة البحثية وتساؤلاتها في هذه الدراسة فمن الضروري العلم بأن هذا المنهج يحمل العديد من الخصائص والطرق العلمية التي ستعالج محاور الدراسة وتجب على تساؤلاتها بشكل علمي منطقي, تلك الخصائص لفتت انتباه الباحثة لاستخدام منهج النظام الدولي وذلك من منطلق أن الدراسة الحالية تتعامل مع مجريات الأحداث والظواهر الدولية وكذلك الإقليمية التي تشكل الاتجاهات السياسية للأنظمة الدولية. وبشكل أكثر وضوحاً فهذه الدراسة تتعامل مع مجريات الأحداث والظواهر والمتغيرات في دول الإقليم العربي من جهة والمتغيرات الدولية من جهة أخرى, فمن شأن منهج النظام الدولي التعامل مع التفاعلات والتدخلات والسياسات المتداخلة بين متغيرات الدراسة (مشاقبة وآخرون, ٢٠١٦: ١٠٩, ١١٠).

أ- أهم أصحاب المنهج ورواده:

— إيمانويل فالرشتاين (Valerstein): ظور فالرشتاين نهج البحث العلمي في دراسة العلوم السياسية الخاصة بدراسة الأنظمة والمتغيرات الدولية, وذلك من خلال دراسات تحليلية من شأنها ربط الأحداث والمتغيرات الإقليمية من

حيث تصنيف لدول العالم من حيث القوى والضعف ومطامع بعض الدول في الحصول على ثروات دول أخرى (الشرفات, ٢٠١٨: ١).

ب- مقومات منهج النظام الدولي وركائزه: تعمل هذه النظرية على دراسات استقصائية من شأنها إيضاح سلوك الدول وسياساتها وكيفية تنفيذ أهدافها في دول أخرى, كما تقوم على دراسة الأطماع السياسية والاقتصادية التي تعمل على تحريك القوى السياسية والعسكرية للدول العظمى لتحقيق أهدافها في دول أخرى والتأثير عليها بشكل كبير.

وعليه يمكن إجمال مقومات وركائز هذه النظرية بالنقاط التالية:

– البيئة الداخلية وتشمل على دراسة البيئة الداخلي من حيث:

- السياسات الداخلية سواءً للدول العالمية أو لدول منطقة أو إقليم معين.
- القوى العسكرية.
- التقدم التقني والاقتصادي.

– البيئة الخارجية وتشمل دراسة البيئة الداخلي من حيث دراسة التوجهات

السياسية والاقتصادية للدول العالمية (العظمى) بالإضافة إلى توجهات دول الإقليم كل على حدة, فهناك من الدول من يبني علاقات ودية مع دول عظمى عالمية وهناك من يعاني من علاقات سلبية ذات أجواء مشحونة بالغضب أو التنديد أو التحديات المختلفة بينها وبين دول أخرى.

ت- توظيف المنهج في الدراسة: استناداً لهذه النظرية يمكن حل المشكلة البحثية والإجابة على تساؤلاتها, وذلك من خلال التركيز على الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة والأبحاث ذات الصلة والتي تمثل في مجملها المدخلات العلمية للدراسة الحالية والتي تعمل على معالجتها نوعياً من خلال دراسة السياسات الدولية وتوجهاتها في المنطقة العربية والدول المحيطة بها, وبالتالي ترجمة المخرجات إلى نتائج علمية واضحة ودقيقة وقائمة على الحقائق الملموسة التي تمخضت عن المتغيرات الدولية في المنطقة العربية.

٢- منهج المصلحة القومية: إن منهج أو نظرية المصلحة القومية يُعد من أبرز مناهج البحث العلمي الصالح لدراسة العلاقات والمتغيرات الإقليمية, وهو ما يتناسب والدراسة الحالية, ذلك أن هذا المنهج يعمل على تحليل وتبرير سياسات معينة ورفض سياسات أخرى, كما يبين هذا المنهج كيفية التعامل مع الهوية السياسية والحفاظ عليها لدول إقليمية معينة والتي غالباً ما تتعرض لسياسات عدائية من دول أخرى على المستوى العالمي, ولعل هذا المنهج هو الأنسب لدراسة المتغيرات الإقليمية وعلاقتها بالمتغيرات الدولية وأثر كل منهما على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية (النجاب, ٢٠١٧: ١).

أ- أهم أصحاب المنهج ورواده:

— سيوم ورتشارد براون, واللذان قدما عدداً من القيم والأهداف وكيفية

تحقيقها والتي تتمحور حول دراسة الدول الإقليمية من حيث العوامل الاقتصادية والاجتماعية والتوجهات السياسية التي تشكل بالنهاية كيان الدولة والذي يتحد مع كيانات أخرى تمثلها دول مجاورة (النجاب، ٢٠١٧: ١).

ب- مقومات المنهج وركائزه: تقوم هذه النظرية على دراسات علمية ونظرية واستقصائية لسلوك الدول، مع الأخذ بالاعتبار دور كل دولة في المنظومة السياسية ضمن الإقليم الواحد من جهة ودور تلك الدول في المنظومة السياسية العالمية من جهة أخرى.

والجدير بالذكر أن المجالات والأعمال السياسية يقوم بها صناع القرار في الدولة على أكمل وجه للتماشي مع السياق العالمي ضمن السياسة المتبعة في المنطقة، كما تتمثل تلك السياسات بعوامل عدة يتم بلورتها بناءً على التاريخ والعادات والتقاليد والدين والثقافة السائدة في المنطقة والمشاركة بين دول الإقليم والتي تشكل بالنهاية الهوية القوية لتلك الدول، فتقوم هذه النظرية على تحليل تلك الاتجاهات والعوامل مع الأخذ بالاعتبار الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية والعسكري الخاصة بتلك الدول والعمل على دراسة تحليلية تشمل بيان البنية السياسية لتلك الدول، أضف إلى ذلك أن هذه النظرية تقوم على دراسة الفوارق وتمايز الدول وأدوارها المؤثرة على السياسات الإقليمية تجاه قضية ما (المشاقبة وآخرون، ٢٠١٦: ١٠٩).

ت- توظيف المنهج في الدراسة: يمكن من خلال نظرية المصلحة القومية أن تقوم الباحثة على دراسة موضوع الدراسة الحالي بالاستناد إلى البحث والنظر في الظروف الداخلية لدول المنطقة العربية والتعرف على اتجاهاتها السياسية وأسباب متغيراتها التي عصفت بالأجواء العربية منذ العام ٢٠١١ وحتى عام

٢٠١٧، وعليه يمكن من خلال دراسة هذه العوامل، التطرق إلى دراسة المتغيرات الإقليمية من منظور عربي قومي وماهية أسباب وآثار تلك المتغيرات بشكل علمي وموضوعي.

تاسعاً: الدراسات السابقة

أمكن الإطلاع على عدد من الدراسات المباشرة ذات الصلح بموضوع الدراسة الحالي، وفيما يلي عرض موجز لها:

١- دراسة مصطفى (٢٠١٥)، بعنوان: الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية ٢٠١١-٢٠١٣.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على ماهية الأزمة السورية وأسبابها ودوافعها وتداعياتها في ظل التوازنات والقوى الإقليمية والدولية، وما أهم آثار تلك الأزمة خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٣، وفي سبيل تحقيق هدف الدراسة شرعت الباحثة بدراسة الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة بالإضافة إلى الكتب ومتابعة الأحداث والمتغيرات الإقليمية للخروج بنتائج علمية دقيقة، إذ تمثلت نتائج الدراسة بأن هناك محددات داخلية وخارجية لعبت دوراً في تعقيد الأزمة السورية وإطالة أمدها كما كشفت الأزمة عن وجود حالة من الضعف في النظام الإقليمية العربي بعد عجزه عن احتواء تداعيات الأزمة السورية ومؤثراتها، حتى انتقلت هذه الأزمة من النطاق الإقليمي العربي إلى أن أصبحت أزمة عالمية.

٢- دراسة الزعبي (٢٠١٥)، بعنوان: السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت.

سعت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات بين السياسات الاجتماعية والاقتصادية التي تشكل السياسية العامة في دولة الكويت، والتعرف على عمليات الحراك السياسي في الكويت وما أثر المتغيرات الإقليمية على ذلك الحراك، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع الأسلوب النقدي والتحليل النوعي للأدبيات والدراسات السابقة والأوضاع المعقدة التي يعيشها الوطن العربي في هذه السنوات، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بأن الحراك السياسي في دولة الكويت ما هو إلا نتيجة القصور الاقتصادي والتنموي من جانب الحكومة والذي بدوره أدى إلى التأثير السلبي على الجانب السياسي على المستويين الداخلي والخارجي للبلاد، كما أظهرت نتائج الدراسة فشل الحكومة الكويتية في عمليات الإصلاح السياسي والاقتصادي على الرغم من أنها أحد أهم الدول المصدرة للطاقة في العالم العربي، الأمر الذي ولد الحركات السياسية الذي بدوره سبب إحراجاً للحكومة الكويتية بشكل ملحوظ.

٣- دراسة العسيري (٢٠١٣) بعنوان: أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام ٢٠١١.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمي العربي متمثلاً بالسياسات الحاكمة ومؤسسات العمل العربي المشترك

والتوازنات الإقليمية ككل، لذا فقد قرر الباحث الإطلاع على الدراسات السابقة المشابهة بالإضافة إلى التقارير والإحصائيات الرسمية وتحليلها نوعياً للوصول أخيراً إلى عدة نتائج تمثلت بوجود علاقة إيجابية بين الثورات العربية وبين تعزيز عملية التحول نحو الديمقراطية في الدول العربية، بالإضافة إلى وجود علاقة إيجابية بين ثورات الربيع العربي والأثر على زعزعت التوازنات الإقليمية، وكذلك يشمل الأثر الإيجابي أيضاً مؤسسات المجتمع المحلي والديمقراطية العربية.

٤- دراسة حجاج، والمقداد والسرحان (٢٠١٣)، بعنوان: أثر المتغيرات الدولية على مصادر تعديد الامن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة: ١٩٩٠-٢٠١٠.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر المتغيرات الدولية على عوامل تهديد الأمن القومي العربي، والتعرف على دور تلك المتغيرات وانعكاساتها على النظام الإقليمي العربي، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحثون باستخدام منهج النظام الدولي الذي يُعد المنهج الأكثر توافقاً مع متطلبات هذه الدراسة، وعليه فقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بغير إدراك الأمن القومي العربي، وذلك من خلال إدراك أن التهديدات التي تعصف بالمنطقة العربية ما هي إلا نتاج لسياسات عربية تتبعها بعض الأنظمة العربية، كما أدت المتغيرات الدولية إلى تحويل أنظمة الأنظمة العربية عن قضاياها الرئيسية إلى قضايا مفتعلة بمصالح شخصية مع أطراف خارجية.

٥- دراسة بسيوني (٢٠١٢)، بعنوان: تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢).

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة العلاقات المصرية السعودية وجذورها التاريخية ومحدداتها الإقليمية والدولية والاقتصادية والاجتماعية والجغرافية والعسكرية وكذلك الثقافية والدينية، وما دور كل من الدولتين ومكانتها وتأثيرها إقليمياً في المنطقة العربية، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع المنهج التاريخي والمنهج الوصفي، وتوصلت الدراسة أخيراً إلى أن العلاقة بين الدولتين السعودية والمصرية قائمة على المصلحة القومية، كما أن التفاعل بين البلدين على جميع المستويات والمجالات منها السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية وغيرها، ما هي إلى دعم لتقوية جذور النظام الإقليمي العربي، ذلك أن كل من الدولتين يمثلان أحد أهم أقطاب الوطن العربي من حيث المساحة الجغرافية والقدرات الاقتصادية والعسكرية والثقافية، وكل منهما يمثلان ثقلاً واضحاً على منطقة الشرق الأوسط بشكل عام.

٦- دراسة نعيمات (٢٠١١)، بعنوان: أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التحديثات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، وإمكانية توضيح علاقة تلك التحديثات بالأزمات العربية المتمثلة بالحركات الشعبية والثورات المختلفة، وللوصول إلى نتائج الدراسة قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي والمعالجة النوعية بالاستناد إلى أدبيات ودراسات وإبحاث منشورة، وقد خلصت الدراسة إلى أن شكل النظام الإقليمي العربي جاء نتيجة الاستجابة

لتداعيات خارجية وإرداة سياسات الدول العظمى، وأن النظام العربي يمثل منظومة متكاملة من حيث مشاركة جميع الدول في القومية العربية وأنها تشترك في اللغة والثقافة والتاريخ والدين، وهي بذلك تشكل نسيج متكامل رغم ما يراد به من تقسيم.

٧- دراسة العنزي (٢٠٠٩)، بعنوان: مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في

الخليج العربي.

هدفت هذه الدراسة إلى التركيز والتعرف على توازنات القوى الإستراتيجية في منطقة الخليج العربي في ظل الواقع المضطرب الذي تعيشه هذه المنطقة، بالإضافة إلى تقديم واقع التدخلات الإقليمية والدولية في منطقة الخليج العربي، ولتحقيق أهداف الدراسة، قام الباحث بالكشف عن الدراسات السابقة والكتب العلمية والأبحاث المنشورة حول موضوع الدراسة الحالي، بالإضافة إلى الدراسات المشابهة لعدد من الدول العربية، حتى خلصت الدراسة إلى عدة نتائج تمثلت بأن منطقة الخليج العربي تعاني من حالة الخلل في توازنات القوى الإقليمية سواء بين دول الخليج فيما بينها أو ما بين الخليج وإيران، أو بين إيران والعراق على حدة، وقد أخذ الاختلال في موازين القوى بالزيادة منذ حرب الخليج الأولى إلى الغزو الأمريكي للعراق، حيث أصبح الوضع العربي في منطقة الخليج يتخبط دون عنوان يُعرف في سبيل تحقيق توازنات القوى الإقليمية للعالم العربي عموماً وللخليج بشكل خاص، بالإضافة إلى ضعف الموقف العربي الخليجي في تحقيق تلك التوازنات في ظل زيادة القوى الإيرانية في المنطقة وبسط نفوذها على عدد من دول الخليج العربي.

٨- دراسة الحمداني (٢٠٠٧)، بعنوان: المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على مبادرات إصلاح الجامعة العربية (١٩٩٠-٢٠٠٥).

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على المبادرات الإصلاحية لجامعة الدول العربية للفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ٢٠٠٥، ولتحقيق هدف الدراسة اعتمدت الباحثة على الكتب والمراجع والأدبيات المنشورة والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة الخاصة بها والتي تتمحور حول المتغيرات الإقليمية والدولية وخصوصاً على منطقة الخليج العربي، حتى انتهت الباحثة إلى عدة نتائج تمثلت بأن لتلك المتغيرات الإقليمية والدولية كان لها أثراً واضحاً على المبادرات العربية في الإصلاح ولكن كان أثراً سلبياً، فضلاً عن ضعف موقف الجامعة العربية.

الدراسات باللغة الإنجليزية

١- دراسة: Ehteshami, Anoushiravan (٢٠١٤)، بعنوان: Middle East

.Middle Powers: Regional Role, International Impact

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على القوى الدولية والاقليمية الوسيطة في النزاعات والثورات العربية، وعليه قام الباحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت الأخيرة بأن النظام الإقليمي في المنطقة العربي يعتبر نظاماً ديناميكياً وبيئته متغيرة باستمرار وغير مستقرة، كما أن السلطات في الدول العربية هي الأمر النهائي للعديد من مجالات الحياة، كما أظهرت نتائج الدراسة درجة التشتت الكبيرة للدول العربية وعدم استقرارها واتفاقها فيما بينها، الأمر الذي دعى

دولاً إقليمية ودولية للتدخل وفرض نفسها في المنطقة العربية لتؤثر بشكل كبير على التوازنات الإقليمية وتغيير خارطة الطريق في المنطقة العربية، مع بقاء المنطقة العربية تحت الهيمنة الغربية، وأيضاً فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الدول العظمى تعمل على دعم ورعاية الدول العربية الصغيرة ذات الامكانيات الاقتصادية والعلمية الكبيرة لتمثل قاعدة للقوات الخارجية تنطلق منها والسبب في ذلك أن الدول العالمية قادرة على السيطرة على تلك الدول الصغرى في حال تغيرت وجهات النظر في العلاقة ما بين الطرفين.

٢- دراسة Christopher M. Blanchard and others (٢٠١٢)، بعنوان:

.Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيير السياسي والاضرابات التي عصفت في منطقة الشرق الأوسط وخصوصاً في المنطقة العربية منذ مطلع العام ٢٠١١، وما هو الدور الأمريكي في هذه القضايا، وعليه فقد قام الباحثون بالإطلاع على الأدبيات المنشورة والدراسات السابقة وملاحظة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وإجراء الدراسات والمعالجة النوعية للوصول إلى نتائج الدراسة والتي تمثلت الأخيرة بأن التغييرات الإقليمية التي حدثت في المنطقة العربية خصوصاً أدت إلى تغيير في السياسات الأمريكية على مستوى المعاملات في المنطقة العربية، كما أن تلك المتغيرات تُعد خطر وخيم يخيم فوق المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، الأمر الذي دفع الولايات المتحدة إلى أن تكون طرف في تلك المتغيرات ووضع نفسها وسط

تلك المتغيرات على شكل متغير سياسي وأحيانا بالتدخلات العسكرية في سبيل خدمة مصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية في المنطقة العربية.

ما تختلف به هذه الدراسة عن الدراسات السابقة

في بادئ الأمر لا بد من التعرف على الجوانب التي اتفقت بها الدراسة الحالية والدراسات السابقة، إذ اتفقت الدراسة الحالية مع دراسة العسيري (٢٠١٣) ودراسة العنزي (٢٠٠٩)، هذه الدراسات التي قامت بدراسة جانب التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية ومستقبلها على الساحة الإقليمية والدولية، إلا أن الدراسة الحالية قامت بدراسة التوازنات الإقليمية على الساحة العربية المتأثرة بتداعيات المتغيرات الإقليمية الداخلية والخارجية والمتغيرات الإقليمية التي ألفت بظلالها على الساحة العربية، كما وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في الفترة الزمنية حيث كانت أحدث من الدراسات السابقة في عام ٢٠١٥ بينما الدراسة الحالية ظهرت في المجال العلمي في عام ٢٠١٨، ناهيك عن الفترات الزمنية الخاصة بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية حيث كانت دراسة حجاج، والمقداد والسرحان (٢٠١٣) هي الدراسة الأقرب لتاريخ المتغيرات الدولية والإقليمية وتداعياتها على الساحة العربية، بينما الدراسة الحالية قامت الباحثة فيها بدراسة المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية في الساحة العربية أبان الأحداث التي ضربت أركان الوطن العربي في العصر الحديث والتي تمثلت بثورات الربيع العربي وتدخلات الدول الخارجية في الشأن العربي منطلقاً من العام ٢٠١١ وهو عام بداية المتغيرات العربية ونهاية للعام ٢٠١٧ وهو العام الأقرب لزمن الدراسة الحالية، أضف إلى ذلك إختلاف

الدراسة الحالية فيما يخص مشكلة الدراسة وأهدافها ونتائجها الحديثة التي تتوافق والوضع الراهن في البلاد العربية وعلى المستوى الإقليمي لما شهدته هذه الدراسة من أحداث حديثة على الساحة الإقليمية والعربية على وجه التحديد, أضف إلى ذلك إختلاف التوصيات التي ستبدو أكثر وضوحاً وحدثة عن الدراسات السابقة التي تم إخراجها بفترة زمنية لم تشهد التطورات السياسية في الساحة الدولية خلال الفترة المنتهية في عام ٢٠١٧, وعليه ستبدو الدراسة الحالية مختلفة فالجوهر والمضمون عن الدراسات السابقة في جميع تلك المحاور على مستوى البحث العلمي.

الفصل الأول

المتغيرات الدولية والإقليمية في المنطقة العربية (دراسة نظرية)

تمثل المتغيرات الدولية والإقليمية نقطة تحول لاتجاهات وتوازنات العديد من دول العالم ولا سيما دول الإقليم العربي، وتحديدًا في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧، هذه الفترة التي شهدت اضطرابات واسعة النطاق على مستوى العالم أجمع وعلى مستوى الوطن العربي على وجه الخصوص نتيجة للحركات الشعبية والثورات الداخلية وأيضاً تدخلات الدول العظمى ودول إقليمية نافذة في منطقة الإقليم العربي، أدت هذه التحركات إلى ظهور متغيرات إقليمية ودولية عصفت بدول الإقليم العربي. وعليه قامت هذه الدراسة خلال هذا الفصل ببيان مفهوم المتغيرات الإقليمية بشكل موضوعي بالإضافة إلى التطرق لبيان محددات المتغيرات الدولية، وذلك من خلال المباحث التالية:

– المبحث الأول: مفهوم المتغيرات الإقليمية.

– المبحث الثاني: ماهية المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية.

المبحث الأول

مفهوم المتغيرات الإقليمية

يضم الإقليم عدداً من الدول التي تشترك في العديد من الخصائص والاتجاهات, تتمثل في الاشتراك الثقافي والديني والجغرافي والسياسي وما إلى ذلك, فالرابط لدول الإقليم وخصوصاً دول الإقليم العربي يشمل جميع ما يتبادر في الأذهان من صور تتجلى فيها الروابط في كافة المجالات والمستويات, وكأن دول الإقليم هي دولة واحدة, وهذا ما يُطلق على دول الإقليم العربي عند القول الوطن العربي, فهو يمثل وطن واحد ذي تاريخ وحاضر ومستقبل واحد ويحمل الكثير من الدلالات التي سأقوم بالتطرق إليها خلال هذا المبحث بالإضافة إلى التعرف على بيان عناصر المتغير الإقليمي والعوامل المؤثرة به.

وبناء على ما سبق سأقوم بتقسيم هذا المبحث إلى المطلب التالية:

- المطلب الأول: المتغيرات الإقليمية: دلالات المفهوم.
- لمطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والعوامل المؤثرة بها.

المطلب الأول

المتغيرات الإقليمية: دلالات المفهوم

في هذا المطلب ستوضح الدراسة ماهية النظام الإقليمي العربي ودلالاته وبيان مفهوم المتغيرات الإقليمية من خلال دراسة دلالات مفهوم هذه المتغيرات، وخصوصاً خلال فترة الدراسة، وهي الفترة التي طغت على ملامحها متغيرات ذات محاور جذرية كان لها أثر واضح على النظام الإقليمي بشكل عام.

أولاً: ماهية النظام الإقليمي

في بادئ الأمر يجدر بنا العلم بأن النظام الإقليمي ما هو إلا مفهوم حديث ظهرت بوادره في ستينيات القرن الماضي، لتشير إلى أحد مستويات تحليل العلاقات وتنظيم الشؤون الدولية، في هذا المقام تجدر الإشارة إلى أنه قد دار جدل واسع النطاق حول الأخذ بالنظام الإقليمي كوجهة لتنظيم المجتمع الدولي أو الأخذ بالنظام الدولي لنفس الغرض، وذلك في سبيل تحقيق التوازنات الدولية وتحقيقاً للأمن والسلام الدوليين، من هنا أكدت العديد من الدراسات والاتجاهات بأن النظام الإقليمي هو نواة السلام والأمن الدوليين، وذلك بسبب سهولة التعامل وقلة التعقيدات في الأنظمة الإقليمية، التي يتم التعامل معها على أساس مجزأ كعناصر منفصلة يتسم كل عنصر بخصائص معينة لا ينبغي أن تشمل عناصر في إقليم آخر (هلال ومطر، ٢٠٠١: ١٤، ١٥)، الأمر الذي يؤدي إلى سهولة التعامل مع التغيرات والآراء والمعتقدات وكذلك التوجهات الخاصة بكل إقليم على حدة ومن ثم إجراء التقارب بين وجهات النظر وتوجيهها لتحقيق أهداف معينة من شأنها تحقيق مطالب وأهداف الجميع ضمن منظومة

دولية ترسم الطريق الذي ينبغي أن يسلكه كل إقليم للوصول إلى الهدف المنشود لكل إقليم خصوصاً وللنظام الدولي بشكل عام (سامية، ٢٠٠٨: ٩، ١٠).

الجدير بالذكر أن النظام الإقليمي العربي على وجه الخصوص نشأ نتيجة تطلعات الدول العربية السبع (مصر، العراق، لبنان، سوريا، اليمن، الأردن، السعودية) التي شاركت في إنشاء جامعة الدول العربية لحفظ كيان الإقليم العربي الذي تغطي على ملامحه طابع القومية والتوجهات السياسية والاجتماعية والدينية والتاريخ، بالإضافة إلى ذات التهديدات التي تعصف في المنطقة العربية، من هنا أصبح النظام الإقليمي العربي يمثل الإطار المرجعي للدول العربية كما يمثل كل من مفهوم الوطن العربي وكذلك الشرق الأوسط كمفاهيم أساسية في النظام الإقليمي العربي والتي تشمل جميع المتغيرات في ذلك الإقليم (الخرابشة، ٢٠١٠ : ٢،١).

وفي هذا الصدد يمكن تعريف النظام العربي على أنه: "المنطقة الممتدة من الخليج العربي شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً ومن جبال أورال شمالاً إلى جنوب السودان، فهي المنطقة التي يطلق عليها الوطن العربي، والتي تتسم بعدة خصائص وإن اختلفت التسميات السياسية وأطلق على كل جزء منها ما يسمى دولة، وتمتاز هذه المنطقة أن لغة أهلها لغة واحدة ويدينون بدين واحد وعادات وتقاليد واحدة ومرت بظروف تاريخية وسياسية واقتصادية وتسودها ثقافة واحدة، فالقواسم المشتركة أكثر بكثير مما يتوقعه الآخر" (نعيمات، ٢٠١١: ٢٦، ٢٧).

بناء عليه يمكن القول أن الإقليم العربي يمثل خصوصية لا تكاد توجد في أي إقليم آخر، فعلى الرغم من التوجهات السياسية المختلفة والحدود بين الدول العربية، إلا أن الإقليم العربي هو كالجسد إذا اشتكى منه عضو، تأثر الجسد بأكمله، الجسد الذي يألم لألم أي جزء منه، ويستمد قوته من أي جزء ذي قوة تنعكس بالضرورة على الوطن العربي ككل، وقد يصدق هذا القول على الجانب الشعبي (غير الرسمي)، أما رسمياً على مستوى الأنظمة فالإرادة السياسية مبعثرة ومشتتة والخلافات السياسية قائمة والتدخلات الأجنبية حاضرة.

ثانياً: مفهوم المتغيرات الإقليمية ودلالاته

يشير مفهوم المتغيرات إلى التفاعلات الهادفة بين عدداً من الدول، التي تجمعها علاقات بناءة على الصعيد الداخلي وكذلك الخارجية، إذ يعتبر تكامل الدول الإقليمية وتفاعلها أحد الجوانب المؤثرة بشكل كبير على السياسة الخارجية واتجاهات النظام الدولي، كما تشترك دول الإقليم الواحد بوحدة الصراع ومواجهة التهديدات المختلفة، وكذلك التاريخ والتقارب الجغرافي والآراء والمعتقدات وما إلى ذلك (محمد، ٢٠١٧: ١).

أشارت العديد من الدراسات إلى وجود أنماط مختلفة لمفهوم المتغيرات الإقليمية، التي من شأنها أن تحدد استراتيجيات الدول وسياساتها الخارجية، تلك الاستراتيجيات التي تمثل جسر من العلاقات ما بين الدولة وغيرها من الدول ضمن نطاق الإقليم

الواحد, كما تمثل هذه الأنماط الحجر الأساس الذي تنشأ منه المتغيرات الإقليمية بكافة أشكالها, وتتمثل هذه الأنماط بالنقاط الرئيسية التالية:

١- المتغير التكيفي: وهو ما يعني ذلك التغير الذي يطرأ على بعض الاتجاهات والاهتمامات الخاصة ببعض الدول, والموجهة نحو تحقيق أهداف معينة لها نتائج إيجابية على مجموعة الدول المتكاتفه والمتفاعلة فيما بينها, أو أن تكون تلك الاهتمامات موجهة نحو حل قضية أو مشكلة ما تقف حجر عثرة في وجه تلك الدول (دندان, ٢٠٠٨: ١٧).

٢- المتغير الهديفي: يُعد هذا النمط من الأنماط السياسية المنتشرة في بشكل واسع النطاق, والذي ينطوي على تغيير الاتجاهات والأهداف السياسية للدولة ضمن ما تراه مناسب في سبيل تحقيق مصالحها المختلفة (مقداد, ٢٠١٣: ٤٤٨).

٣- المتغير البرمجي: يعتبر هذا النمط من الأنماط السياسية في التغيرات الشكلية لاتجاهات الدول في مسيرتها نحو تحقيق مطالبها, إذ تتمحور هذه التغيرات حول إتباع أساليب وطرق مختلفة وحديثة تستخدمها الدولة لتحقيق تلك المطالب التي تلمي طموحها وأهدافها الإستراتيجية على المستوى العالمي (مقداد, ٢٠١٣: ٤٤٨).

٤- المتغير التوجيهي: يمثل هذا النمط التعديل والتغيير الجذري لسياسة الدولة في وسائلها وطرقها وإستراتيجياتها لتحقيق مطالبها المختلفة على المستوى الداخلي, وبالتالي تغيير إستراتيجياتها السياسية على المستوى الخارجي دولياً (مقداد, ٢٠١٣: ٤٤٨).

أما فيما يخص المتغيرات الإقليمية ودلالاتها فقد أشارت العديد من الدراسات إلى أن مفهوم المتغيرات الإقليمية تمثل مجموعة الأحداث التي طرأت على المستوى الإقليمي وأدت إلى تغييرات في مسار الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها في منطقة الإقليم، كما تتسم هذه المتغيرات بسرعة الانتقال عبر المجتمعات وخصوصاً المجتمعات العربية، التي شهد العالم بأسره تلك الآثار الجسيمة التي تركتها وخلفتها تلك المتغيرات، والتي انتقلت سريعاً من دولة إلى أخرى حتى أصبح التنبؤ بمسار الأحداث أمراً ليس سهلاً على السياسيين والمفكرين وأصحاب القرار، وذلك بسبب الاختلاف في السياسات الإقليمية في المنطقة العربية، وتشابه تطلعات وآمال الشعوب بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقاً في مدى التشابه بين جميع دول الإقليم من تاريخ وثقافة ودين وأهداف تجمع دول الوطن العربي ككل تحت مظلة واحدة ألا وهي (الوطن العربي)، لذا فقد كانت المتغيرات الإقليمية في دول الإقليم العربي هي الأكثر تشابه ودراماتيكية على مستوى العالم ككل (نعيرات، ٢٠١٥: ١).

لا يوجد تعريف واضح وصريح للمتغيرات الإقليمية وخصوصاً تلك المتغيرات التي طرأت على العالم العربي، لذا يمكن القول بأن المتغيرات الإقليمية العربية بأنها جميع الأحداث والاضطرابات التي أدت إلى تغيير المسار والنهج السياسي القائم إلى أحداث وحركات هادفة وموجهة في ظاهرها وفي باطنها تحقق مصالح قوى دولية وإقليمية على حساب قوت الشعوب العربية، ساعد في ذلك أن المنطقة العربية هي المكان الذي تتقاطع عنده مصالح الدول العظمى والكبرى والإقليمية، ونتيجة لتشتت الإدارة السياسية العربية على المستوى الرسمي وتبعيتها في بعض الدول بقيت المنطقة العربية المكان الذي تعتاش منه القوى الأجنبية على حسابها (نعيرات، ٢٠١٥: ١).

المطلب الثاني: المتغيرات الإقليمية والعوامل المؤثرة بها

شهد العالم بأسره في السنوات الماضية متغيرات إقليمية عربية اجتاحت أنبائها وآثارها العالم، تمثلت بحركات شعبية ومسيرات سلمية وثورات عارمة أدت إلى تغيير في أنظمة الحكم في بعض البلاد وتغيير سياسات واتجاهات لدول أخرى، في هذا الصدد سأطرق لتلك المتغيرات التي تمثلت بالحركات الشعبية والمسيرات والثورات العربية في كل من سوريا، اليمن، الأردن، العراق، لبنان، فلسطين، اليمن، السعودية، الكويت وقطر، من خلال هذا المطلب وما أهم العوامل التي أثرت بتلك المتغيرات.

أولاً: المتغيرات الإقليمية (دراسة نظرية)

نظراً لانتهاء الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي والتي أسفرت عن انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي إلى ظهور تركيبة عالمية حديثة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي مارست العديد من السياسات على دول العالم أجمع، تلك السياسات كانت بهدف ضبط التحركات الدولية والإقليمية لئلا تنشأ قوة تشاطرها السيطرة على العالم، وفي مطلع الألفية الثانية أدت حادثة الحادي عشر من أيلول إلى تغيير السياسات الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية والتي ظهرت بزي جديد يسمى محاربة الإرهاب، ولكن ما ظهر على الساحة الدولية أنها تحارب المنطقة العربية وتسيطر على خيراتها وثرواتها (النيادي، ٢٠٠٨: ٧٠).

وكانت نتيجة السياسة الجديدة للولايات المتحدة هي انتهاك النظام الإقليمي العربي وتجاهل الجامعة العربية وذلك من خلال غزو العراق بالإضافة إلى التحكم والسيطرة على العديد من الأنظمة العربية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى ظهور حركات ومسيرات لا بل ثورات عربية مطالبة بالحرية والديمقراطية وتحقيق مطالب الجماهير من العدالة وتحسين الأوضاع الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها بالإضافة إلى كف يد الغرب عن المنطقة العربية ومنعهم من الاختراقات المتكررة للأمن القومي العربي (النيادي، ٢٠٠٨: ٧١).

تجدر الإشارة إلى أن المتغيرات الإقليمية صاحبها العديد من التداعيات على كافة المستويات المجالات في المنطقة العربية سواءً على المستوى الأمني أو السياسي أو الاقتصادي وكذلك الاجتماعي، الأمر الذي دفع بعض الأنظمة العربية إلى التعامل مع تلك المتغيرات بطرق مختلفة لئلا تصل تلك المتغيرات المتمثلة بالثورات العربية إلى أراضيتها، فهناك من تعامل مع الحركات الشعبية والمسيرات بقوة السلاح، الأمر الذي دفع الشعوب إلى الرد بالمثل وكما هو الحال في سوريا على سبيل المثال، إذ أصبحت الأراضي السورية ساحة صراعات إقليمية وأيضاً دولية، الأمر الذي أدى بالضرورة إلى خلق زعزعات وتغيرات في التوازنات الإقليمية العربية، وهناك دولاً احتوت غضب الجماهير وتداعياتهم المطالبة بالإصلاحات السياسية كالأردن، الأمر الذي أدى إلى استيعاب الشعب وتحقيق عدداً من تلك المطالبات، ولكن في نهاية المطاف يمكن القول بأن المتغيرات الإقليمية قد ألفت بضلالتها على التوجهات السياسية العربية وكذلك التوازنات الإقليمية (مهيب، ٢٠١٤ : ١٣٧).

ينبغي العلم بأن الدول وما بها من أحداث وظواهر وحركات شعبية وسياسات داخلية جميعها تنعكس على شكل النظام الإقليمي، إلا أن كل دولة من تلك الدول لها انعكاس معين حسب قوتها الاقتصادية والسياسية والثقافية وغيرها، وبالنهاية هناك تفاوت في تلك الانعكاسات على النظام الإقليمي، وأن المتغيرات التي تحدث في المنطقة العربية خصوصاً والدول المجاورة لها ما هي إلا انعكاسات لمجريات الحياة الداخلية لتلك الدول واستجابات مختلفة لمظاهر الشارع الداخلي لكل دولة، والجدير بالذكر أن هذه المتغيرات الإقليمية ذات أبعاد مفصلية في العلاقات المتداخلة ما بين النظام الإقليمي والنظام الدولي على حد سواء، أضف إلى ذلك أن التحالفات والتوازنات العربية أيضاً تنعكس على طبيعة تطور النظام الإقليمي العربي خصوصاً والعالمي بشكل عام، ذلك أن النظام الإقليمي العربي ما هو إلا جزء لا يتجزأ من النظام الدولي، وأن ما يجعل من المنطقة العربية وما بها من متغيرات في كافة المجالات والمستويات قضية عالمية بالغة الأهمية تُفسر على أن هذه المنطقة والتي تتكون دولاً تشترك في ذات اللغة والثقافة والدين والتاريخ والتوجهات وكذلك المطالبات الشعبية، فهي تمثل كياناً واحداً في المضمون، وعليه فأن المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية تظهر بصورة متقاربة إلا أن الاختلاف يكمن في نوعية المطالبات الشعبية وطريقة الحكومات في التعامل مع تلك المتغيرات من جهة والحفاظ على مسيرة الحياة الخارجية والعلاقات الدولية من جهة أخرى (عسيري، ٢٠١٣: ١).

ثانياً: العوامل المؤثرة في المتغيرات الإقليمية

هناك عدة عوامل أثرت بشكل ملحوظ في المتغيرات الإقليمية وخصوصاً في المنطقة العربية، لعل من أبرز تلك العوامل على سبيل الذكر لا الحصر ما يلي:

- التطورات التقنية الحديثة والاختراعات المتلاحقة ودخول عصر العولمة الذي أدى بالمرء إلى خوض العديد من التجارب عبر وسائل التواصل الاجتماعي وطموحه للحاق بالركب العالمي وما به من تطورات ومستوى حياة أفضل، الأمر الذي دفع الجماهير للمطالبة بتغيير سياسات الدول.
- التفاوت الملحوظ في مستويات المعيشة بين شعوب المنطقة العربية وأحياناً ضمن البلد الواحد، الأمر الذي أدى إلى الخروج عن المألوف بالنسبة لشعوب المنطقة للمطالبة بتحسين مستوياتهم المعيشية والاقتصادية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى التأثير على مجريات الحياة السياسية وإحداث متغيرات إقليمية حية (حمداني، ٢٠٠٧ : ٩).
- طبيعة الأنظمة الحاكمة: بعد استقلال الدول العربية في القرن الماضي، تبني كل نظام حاكم في تلك الدول نهجاً سياسياً قائم على توجهات سياسية ضمن منظومة من العلاقات الدولية، فاستقلت كل دولة عن الأخرى من حيث المصالح الاقتصادية والسياسية والقوى العسكرية بالإضافة إلى تبني كل دولة علاقات مع أحد الدول العظمى، ولعل الأغلبية من الدول العربية أخذت على

نفسها إتباع السياسة الأمريكية وهناك من بنى علاقاتها مع دول أوروبية وأخرى روسية، الأمر الذي أدى بالنهاية إلى تباين الآراء والمعتقدات وإحداث شرخ في المجتمعات العربية أدت بالنهاية إلى التأثير بشكل واضح على المتغيرات الإقليمية وأحداثها المختلفة.

– المركزية المتبعة في معظم الحكومات العربية وسيطرة الأحزاب الحاكمة على النظام العام لتلك الدول، الأمر الذي يدفع بالضرورة أطراف الشعب للخروج إلى الشارع مطالبين بتغيير الخطط والاستراتيجيات السياسية المتبعة، وهذا ما شهدناه في عدد من الدول العربية التي أدت بالنهاية إلى التأثير المباشر على حيثيات المتغيرات الإقليمية العربية (مهيب، ٢٠١٤ : ١٣٨ ، ١٣٩).

– التدخلات الدولية والإقليمية الغير عربية في الشأن العربي، وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية التي أظهرت منذ مطلع القرن الحالي تدخلات واسعة النطاق في الشأن العربي، ولعل تلك التدخلات ما كانت مجحفة بحق العديد من الدول العربية، الأمر الذي أدى إلى ظهور جماعات مسلحة طامحة لتحرير أراضيها من سطوة الجانب الأمريكي على بلادهم وخيراتها، مما أحدث ذلك أظهر ذلك وجود نزاعات وتوترات سياسية وعسكرية في عدد من الدول العربية كالعراق على سبيل المثال، الأمر الذي أدى أثر بشكل واضح في تطور المتغيرات الإقليمية (المحارمة، ٢٠١٠ : ١٠٩).

- الأطماع الخارجية للوطن العربي, حيث تتمثل هذه الأطماع بالسيطرة على الوطن العربي لما يمتلكه من موقع جغرافي مميز الممتد من قارة إفريقيا إلى قارة آسيا, فنهجت دول معينة إلى وضع خارطة طريق قائمة على تقسيم الوطن العربي ليتسنى لها السيطرة عليه بشكل أفضل مما هي عليه, وهناك من يسعى للسيطرة وامتلاك الموارد الطبيعية ومصادر الطاقة العربية من نفط ومياه جوفية وموانئ بحرية وغيرها (نعيمات, ٢٠١١ : ٤٥-٤٧).

المبحث الثاني: ماهية المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية.

تعتبر المتغيرات الدولية نتاجاً لتلك المتغيرات الجارية على الساحة الإقليمية, وعليه فإن المتغيرات الدولية أيضاً من شأنها أن تُحدث تغييرات جذرية على المستوى الإقليمي, فكما ذكرنا أن النظام الدولي يتكون من عدة أنظمة إقليمية وكل من النظام الإقليمي والدولي يؤثر على الآخر.

إلا أن المتغيرات الإقليمية تعتبر ذات تأثير أكبر على التوازنات الإقليمية وبشكل ملحوظ, فمن شأن النظام الدولي أن يعبث في إمكانية غلبة فريق إقليمي دون الآخر والعكس صحيح, فينصر النظام الدولي دولاً دون أخرى ليعمل بذلك على تغيير التوازنات الإقليمية وأيضاً على مستوى الدولة الواحدة وبشكل ملحوظ, وفي دراستي الحالية أستعرض المتغيرات الإقليمية الدولية عوضاً عن المتغيرات الدولية بشكل عام والتي ستشمل كل من إيران, وتركيا, وإسرائيل, وعليه سأبين في هذا المبحث المتغيرات الدولية ومحدداتها, والتوازنات الإقليمية من خلال دراسة نظرية كما يلي:

المطلب الأول: ماهية المتغيرات الدولية.

المطلب الثاني: المتغيرات الدولية والتوازنات الإقليمية.

المطلب الأول: ماهية المتغيرات الدولية

شهد العالم في الفترة الأخيرة متغيرات دولية تمثلت بالعديد من التدخلات والقرارات والتوجهات المختلفة على ساحة الإقليم العربي، شاركت في تلك المتغيرات عدداً من الدول على المستوى الدولي، وأخص بالذكر في دراستي الحالية كل من إيران وتركيا وإسرائيل، هذه الدول الأقرب لدول الإقليم العربي فمنها لديه توجه ذي أطماع في العالم العربي ومنها من ينطلق من مبدأ ضرورة السيطرة وغير ذلك.

وفيما يلي سأطرق إلى التعريف المتغيرات الدولية وماهيتها، إذ سأقوم بتقسيم هذا المطلب إلى النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: التعريف بالمتغيرات الدولية

ثانياً: ماهية المتغيرات الدولية

أولاً: التعريف بالمتغيرات الدولية

ظهرت في الآونة الأخيرة متغيرات متخلفة ذات أشكال ومجالات مختلفة تمثلت بالثورات العربية من جهة والتدخلات الدولية في الشأن العربي من جهة أخرى، وقد تمثلت جميع تلك التحركات والتدخلات من الدول العالمية وكذلك الدول الإقليمية من ضمن دول الإقليم العربي ولكنها تعتبر متغيرات دولية تمثلت بتدخلات من إيران وتركيا وإسرائيل.

في بادئ الأمر ينبغي الالتفات إلى النظام الدولي، إذ أن هذا النظام ما هو إلا مجموعة من المبادئ والقواعد والترتيبات التي تحكم ذلك النظام وتضبطه وتوجهه نحو أهداف معينة، يسعى هذا النظام إلى تحقيقها والتي بلا شك ستعمل على إجراء تغييرات في الأنظمة الإقليمية المختلفة (مازار وآخرون، ٢٠١٦: ٧، ٨).

عُرفَ النظام الدولي على أنه: "الإطار المؤسسي والدبلوماسي والسياسي والقانوني الناظم للعلاقات الدولية خلال فترة تاريخية معينة، وبعد تفاعل الوحدات السياسية لهذا النظام (دول العالم) تعاوناً وتنافساً وحرماً هو المحرك الأكبر فيه، إضافة إلى كل إطار تنظيمي قادر على التأثير في واقع العلاقات الدولية، مثل المنظمات والحركات السياسية والشركات الكبرى ذات النفوذ العابر للحدود (برس، ٢٠١٥: ١).

بناء على ما سبق يمكن القول بأن النظام الإقليمي يمثل التقاء العديد من الآراء والأفكار والمعتقدات التي تمثل السياسات والتي منها تنطلق اتجاهات العديد من الدول ضمن الإقليم الواحد والتي تؤثر وتتأثر بالمعادلة الدولية وبما تحمله من اتجاهات وسياسات، إذ يمكن القول بأن هذا النظام يمثل العالم بأسره لما ينطوي عليه من مكونات تتمثل بالأنظمة الإقليمية المختلفة.

وعليه فيمكن تعريف المتغيرات الإقليمية على أنها: "تبدل القواعد والأسس التي كانت تحكم البيئة الإقليمية قبل الحرب الباردة نتيجة تغير نسق العلاقات الدولية، وتغير مواضع القوة بين الانتشار والتركيز التي أدت إلى التأثير في البنى والهيكل على مستوى النظام العالمية والنظم الإقليمية والدولية".

عُرفت المتغيرات الإقليمية من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسية تتمثل فيما يلي: " (١) إعادة هيكلة بعض الأحلاف والتكتلات الإقليمية, (٢) وتوسيع دوائر التكامل الإقليمي والاعتماد المتبادل, (٣) بالإضافة إلى توظيف المؤشرين السابقين لتحديد الأولويات وإبراز الطابع القائم على الانتقائية والتهميش والإقصاء كصفة لازمت السياسات التي اتسمت بها ملامح النظام الإقليمي" (حجاج, مقداد والسرحان, ٢٠١٣: ٣٨١).

ثانياً: ماهية المتغيرات الدولية

فأن المتغيرات الدولية من شأنها أن تعمل على ظهور متغيرات كبرى على الساحة الدولية وكذلك الإقليمية, وتؤثر بشكل ملحوظ على الأنظمة السياسية والاقتصادية والعسكرية وعلى العلاقات الدبلوماسية بين العديد من الدول وخصوصاً الدول ضمن الإقليم الواحد, والجدير بالذكر أن المتغيرات الإقليمية في السنوات القليلة الماضية كان لها آثار جسمية على دول الإقليم العربي, انطلقت هذه المتغيرات نتيجة للعديد من الأطماع والتوجهات والأفكار وكذلك السياسات التي يحدونها تجاه دول الإقليم العربي على وجه الخصوص (عبد المولى, ١٩٩٢: ٧٩, ٨٠).

ينبغي العلم بأن المتغيرات الدولية نتيجة للتحول في النظام الدولي, إذ أن هذا التحول يشمل جميع التحولات على المستوى السياسي والاقتصادي والعسكري كما يتضمن الآراء والاتجاهات المختلفة, إذ يعتبر هذا التحول الخروج من نظام دولي معين قائم على مبادئ معينة إلى نظام دولي جديد يلغي سابقة ويظهر بمظهر حديث يعمل

على إحداث متغيرات مختلفة قد تؤثر سلباً على بعض الأنظمة والعلاقات الدولية على المستوى الدولي والإقليمي على حد سواء (سليمان, ٢٠١١: ١-٤).

الجدير بالذكر أن المتغيرات الدولية تحمل العديد من الآثار السلبية على المستوى الدولي والإقليمي, تتمثل تلك الآثار بالمساس بحقوق الإنسان والمجتمع المدني, وسيادة الدول التي لطالما تعرضت لتدخلات الدول الأخرى على المستوى الدولي, فعندما نستخدم مصطلح المتغيرات الدولية فنحن لا نعني المتغيرات التي قد تحقق منافع للدول والشعوب على الرغم من أن كلمة التغيير أو المتغيرات عادةً ما تحمل التفاؤل بما تجلبه من فوائد جمة, ولكن المتتبع لدول الإقليم العربي يجد أن المتغيرات الدولية لم تأت بأي نفع يذكر للدول العربية (نيادي, ٢٠٠٨: ٧١-٧٢).

فمنذ العام ٢٠١١ إلى العام الحالي ٢٠١٧, لا نكاد نجد أي متغيرات دولية قد جلبت الخير لأي من الدول العربية, وعليه فإن المتغيرات الدولية قد أحدثت شرخاً كبيراً في العلاقات والسياسات الإقليمية العربية, وعليه كان من الواجب التعرف على أهم المتغيرات الدولية وخصوصاً المتغيرات الدولية الإقليمية التي ظهرت في الآونة الأخيرة في الساحة العربية, والتي حملت العديد من المتغيرات والآثار المختلفة على الساحة العربية.

المطلب الثاني: التوازنات الإقليمية وتأثير الدول الدخيلة

عند التحدث عن كلمة التوازنات الإقليمية فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو مدى توزيع حجم القوى على الدول ضمن الإقليم الواحد, بالإضافة إلى التوجهات والسياسات والأفكار والمعتقدات التي تحكم دول الإقليم كل على حدة بحيث يتم

احتواء قوى الدول واتجاهاتها وسياساتها وأفكارها وأيضاً تحركاتها التي تمثل نطاق أنشطتها المؤثرة على دول الإقليم الأخرى، إلا أن الحقيقة تكمن في أن توازن دول الإقليم وخصوصاً دول الإقليم العربي يكمن في اتجاهات وسياسات وقوة الدول العالمية ذات القوى والشأن العالمي سواءً تلك الدول العظمى على مستوى العالم، أو الدول الكبرى ضمن الإقليم الواحد، هذه التوازنات تحقق الكثير من المنافع إن كانت ايجابية كما تمثل الكوارث لبعض الدول التي تشكل ثروة تسعى الدول الكبرى إليها بأي طريقة، وعليه كان لا بد من تضمين المطلب الحالي للتعرف على التوازنات الإقليمية من خلال دراسة نظرية ستشمل النقاط الرئيسية التالية:

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية

ثانياً: أساليب تأثير الدول الإقليمية على دول الإقليم العربي

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية

تعتبر دول الإقليم العربي منطقة توترات عالمية، لما شهدته الساحة العربية من ثورات ونزاعات ومعارك سواء بين الأنظمة الحاكمة والشعوب أو بين الدول الكبرى على الأراضي العربية لتحقيق مصالحها المختلفة سواءً بإطالة عمر الصراع أو القضاء على بعض الصراعات، وبذلك فإن الساحة العربية أصبحت أرض خصبة لمطامع العديد من الدول التي أثرت سياساتها على الوازن الإقليمي العربي بشكل كبير، وبالتالي أصبحت التوازنات الإقليمية بيد الفئة الأقوى ذات النفوذ والمصالح ضمن الإقليم الواحد (خوجة، ٢٠١٠: ١٠-١٤).

إن على مستوى دول الإقليم فإن ما يميز دولة دون الأخرى يكمن في ما تمتلكه من موارد متاحة في عدة مجالات بالإضافة على ما تملكه من مقاييس القوى الإقليمية على المستوى السياسي والعسكري والاقتصادي وغير ذلك، ومن جانب آخر فإن تأثير هذه الدول لتغير التوازن الإقليمي يكمن في إمكانية تغطيتها أكبر قدر ممكن من المساحات الجغرافية على مستوى الإقليم من خلال توزيع مقدراتها وقواها لسكب السيطرة على تلك الدول والتأثير عليها، ويأخذ هذا التأثير طريقتين إما التأثير من خلال توزيع الثروات والمقدرات على بعض الدول لكسب ولائها أو التأثير على دول أخرى بالقوة العسكرية للسيطرة عليها وعلى ثرواتها (أنباري، ٢٠١٧: ٢، ٣).

الجدير بالذكر أن هناك منافسة عالمية حول كيفية ومدى الحصول على مساعي القوى في الإقليم العربي خصوصاً، وتوظيف هذه القوى في مجالاتها المختلفة لتحقيق التميز بكافة المقاييس للدول المؤثرة على التوازن الإقليمي، إذ تتبادل الدول الكبرى أدوارها بين الفنية والأخرى وتوزع القوى والموارد والمكاسب فيما بينها وتحقيق التوازن الإقليمي الذي يخدم مصالحها وذلك بغية تحقيق التوازن الدولي بشكل أكثر شمولية (عنزي، ٢٠٠٩: ١).

تعمل الدول المؤثرة على التوازن الإقليمي ضمن إطار تفاعلي يحكم أداء تلك الدول ضمن الإستراتيجية المتبعة في الوصول إلى أهدافها المختلفة، إذ يعمل التغيير في التوازنات الإقليمية إلى تغيير في المواقف والاتجاهات والأفكار والثقافات التي تجعل من السهل التأثير على توازن دول ذلك الإقليم، ومن خلال ذلك تتمكن الدول الكبرى من فرض نفسها بقوة في القضايا المختلفة في دول الإقليم في سبيل تحقيق توازن

إقليمي أو تغيير توازن إقليمي معين بحسب ما تقتضيه حاجتهم بذلك. وبما أن الدول العالمية سواءً من على مستوى العالم أو على مستوى الإقليم لديها جميعاً لديها مصالح مختلفة في منطقة الإقليم العربي، لذا فقد كان لهذه الدول آثار كبرى على التوازن الإقليمي في هذه المنطقة وبشكل ملحوظ، وظهر ذلك بشكل جلي في المتغيرات التي طرأت على الساحة العربية خلال الفترة الممتدة منذ عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧م (أنباري، ٢٠١٧: ٣).

ثانياً: أساليب تأثير الدول الإقليمية على دول الإقليم العربي

لقد تم الإشارة إلى أن هناك أساليب مختلفة تستخدمها الدول الدخيلة على إقليم ما للتأثير عليه سواءً إيجاباً أو سلباً، وتتمثل هذه النقاط فيما يلي:

- ١- ضرورة إنشاء دوائر ومؤسسات لأطراف مختلفة، وخير مثال على ذلك، هو دعم دول خارجية لبعض الحركات أو التوجهات التي يتبناها بعض الأفراد لإثارة خلل داخل الدولة أو حتى داخل الإقليم الواحد.
- ٢- وضع السياسات والتدابير ضمن إطار قائم على الترتيبات الثنائية لكيفية التعامل مع المتغيرات الإقليمية المختلفة.
- ٣- السيطرة على مساعي الاقتصاد كالأستثمار والتجارة بكافة أشكالها، كسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الثروات كالنفط والغاز في العراق.
- ٤- هجمات مسلحة تمثل تبني النهج العسكري للتأثير على أنظمة الإقليم الواحد، ومن الأمثلة على ذلك عرض القوى الأمريكية على الساحة العراقية.

- ٥- التخريب: ويأخذ عدة أشكال كنشر الإشاعات وإحداث الاضطرابات وحتى التدخل في السياسات أو ضربات عسكرية وما إلى ذلك, وخير مثال على ذلك, إظهار دولة إقليمية ما بأنها تمثل خطر على باقي دول الإقليم والتدخل في شؤون دول الإقليم كوسيط لمنع الصراعات الإقليمية.
- ٦- دخول الأنظمة الدول العظمى عنوةً ذات السيطرة العالمية من خلال الأمم المتحدة, لعدة أسباب منها ذريعة محاربة الإرهاب.
- ٧- التأثير على الثقافة والتعليم والتوجهات والأفكار وكذلك المعتقدات, وذلك من خلال طرح عدة أفكار من شأنها إحداث غزو ثقافي لدول الإقليم وخصوصاً الدول العربية, ومن أهم الأمثلة على ذلك تجريم الإسلام وإصاق تهمة الإرهاب فيه (عرفات, ٢٠١٠: ٤٠٠-٤٠١).

الفصل الثاني

المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

رافقت المتغيرات الإقليمية والدولية المنطقة العربية منذ عقود، إلا أن العام ٢٠١١ شهد العديد من المتغيرات الإقليمية والدولية التي اجتاحت الأجواء العربية وأدت إلى العديد من التغييرات على التوازنات الإقليمية على مستوى المنطقة العربية والتي تُعد هذه الأخيرة أحد أهم الأهداف التي يسعى العديد من دول العالم للسيطرة عليها لما بها من ثروات تمثل شرايين الحياة والقوة للدول العظمى، بالإضافة إلى الموقع الجغرافي للوطن العربي الذي يُعد من أهم المواقع الجغرافية في العالم، كما تسعى دولاً إقليمية وأخرى عالمية للسيطرة على المنطقة العربية لئلا تولد قوة جديدة عربية إسلامية تشاطرها قواها، لذا فمن المهم للدول العظمى العالمية ودول أخرى إقليمية أن تبقى المنطقة العربية تحت المجهر للاستفادة من خياراتها وإحكام السيطرة على قوتها، والتأثير على التوازنات الإقليمية طبقاً للتدخلات المباشرة وغير مباشرة في المنطقة العربية والتي أدت كما ذكرنا سابقاً إلى متغيرات جذرية على خارطة الطريق العربية، وعليه ستقوم الباحثة خلال هذا الفصل بالتطرق للمعطيات المذكورة أعلاه من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية

المبحث الثاني: دور المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في

المنطقة العربية

المبحث الأول: طبيعة المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على المنطقة العربية
نتج عن ثورات الشعوب في المنطقة العربية والتي نادت بالحرية والعدالة الاجتماعية
وتحقيق الذات العربي الذي يطمح إليه الكثير من الأطياف العربية إلى ما يسمى
بثورات العربيع العربي، والتي مَثَلت بدورها المتغيرات الإقليمية على الساحة العربية
خصوصاً وعلى دول الإقليم المجاورة، كما أن التدخلات الخارجية سواءً من دول
الإقليم المجاورة للمنطقة العربية أو على مستوى دولي إلى إحداث متغيرات على
الساحة العربية والتي سُميت بالمتغيرات الدولية، ولتوضيح ذلك قامت الباحثة
بتقسيم المبحث الحالي إلى المطالب التالية:

المطلب الأول: أثر طبيعة المتغيرات الإقليمية على المنطقة العربية

المطلب الثاني: أثر طبيعة المتغيرات الدولية على المنطقة العربية

المطلب الأول: أثر طبيعة المتغيرات الإقليمية على المنطقة العربية

ظهرت المتغيرات الإقليمية في المنطقة العربية على شكل ثورات عارمة جابت العديد
من الدول العربية والتي بدأت ملامحها من الدولة التونسية ثم جابت عدداً من
الدول العربية، وفي هذا الصدد ستطر الدراسة للوقوف على أهم الثورات العربية
من خلال النقاط التالية:

أولاً: الثورة السورية

ثانياً: الثورة اليمنية

ثالثاً: الحراك الشعبي الأردني

رابعاً: الحراك الشعبي في العراق

خامساً: التوترات في الشأن اللبناني

سادساً: الحراك الشبابي في فلسطين

سابعاً: المتغيرات السياسية والعسكرية للمملكة العربية السعودية

ثامناً: الحراك الشعبي في الكويت

تاسعاً: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية مع قطر

أولاً: الثورة السورية

ينظر العديد من السياسيين إلى أن الثورة السورية ما هي إلا استكمالاً لما بدأه الشارع العربي من ثورات تمثلت بدايةً بالمسيرات السلمية التي طالبت بتحقيق العدالة والتنمية الاجتماعية في عدد من الدول بدايةً من الثورة التونسية التي أعطت مؤشرات ونتائج إيجابية في بادئ الأمر.

أما بالنسبة للثورة السورية فينظر إليها البعض على أنها من أهم المتغيرات الإقليمية لما تتمتع به الدولة السورية من تاريخ وحضارة تعود إلى عشرة آلاف سنة، ولكونها بوابة العرب للجانب الأوروبي، فهي نقطة محورية في قلب وروح الوطن العربي ككل (حسيني، ٢٠١٢: ٢، ٣).

ففي شهر مارس من عام ٢٠١١ انطلقت الشرارة الأولى من الثورة السورية بعد أن كان السوريين يرقبون أوضاع الثورات العربية بالمنطقة كغيرهم من الشعوب العربية، وما لبث الأمر إلى أن انتقلت هذه الصورة إلى الداخل السوري، والتي تمثلت بالحركات الشعبية والمسيرات السلمية المطالبة بالديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومنددة بالسياسات التي اتبعتها القيادة السورية، إلا أن الحكومة السورية لم تتعامل مع متطلبات الشعب كما يجب بإنصاف وإنما سحبت سلسلة من الاعتقالات والاشتباكات المسلحة مع أفراد قليلة من الشعب، وما لبث الأمر إلى أن ثار الشعب بأكمله ضد هذه السياسات القمعية لتصبح ثورة عارمة متمثلة بحرب أهلية وطائفية على نطاق واسع، أدت إلى تدخل العديد من الأطراف الدولية في الشأن السورية حتى أصبحت الثورة السورية أحد أهم القضايا المعقدة في العصر الحديث والتي راح ضحيتها الآلاف من الثوار والنظام السوري والسلميين عوضاً عن النازحين واللاجئين بالملايين الذين هرعوا خوفاً من الموت المحتم إلى دول عربية وأخرى أوروبية حفاظاً على حياتهم (الجزيرة، ٢٠١٢: ١).

وهكذا لاحظنا أن تطور الأحداث في سوريا تطورت شيئاً فشيئاً إلى أن أصبحت سوريا منطقة صراعات إقليمية ودولية ضمت العديد من الأطراف المتنازعة التي اتخذت من سوريا أرضاً للمعارك السياسية والعسكرية بشكل واسع النطاق، ولا زالت هذه الصراعات قائمة حتى الآن بين مد وجزر بين الأطراف المتصارعة ذلك أن الأراضي السورية تُعد مطمعاً قريباً وعالمياً بامتياز لطبيعة البلد الجغرافية ولما تمتلكه الأراضي

السورية من خيرات و ثروات عوضاً عن هدف الكثير من الدول الطامحة لانهاء أي قوة إسلامية في المنطقة والتي من شأنها أن تؤثر سلباً على مصالح الغرب في المنطقة العربية، والمتربح للوضع السوري يعلم أن الخاسر الأول والأكبر هو الشعب السوري، التي انقلبت آماله إلى ويلات وكوارث إنسانية (حشود، ٢٠١٧: ٢، ٣).

ثانياً: الثورة اليمنية

لا شك أن العام ٢٠١١ يعتبر نقطة تحول للمتغيرات الإقليمية العربية التي شهدت العديد من الثورات، والجمهورية اليمنية لم تقف على الحياد في هذا الشأن، إذ كان لها نصيب من هذه الثورات والتي ظهرت بوادر هذه الثورة في الشهر الثاني من عام ٢٠١١، وتمثلت هذه الثورة بالحركات السياسية والشعبية والاشتباكات المسلحة بين العديد من الأطراف في الداخل اليمني والتي كانت تحركها أيدي خارجية ذات مصالح معينة في اليمن، وقد أفرزت الثورة اليمنية العديد من الصور الحديثة التي ظهرت على ملامح النظام الإقليمية العربي، كان من أهمها سقوط الرئيس الميني علي عبد الله صالح (شجاع، ٢٠١٢: ٧، ٨).

انتهت الثورة اليمنية لأول مرة في ٢٠١٢/١١ والتي نتج عنها كما أسلفنا زوال حكم الرئيس صالح، ليتم انتخاب رئيس شرعي ممثلاً للجمهورية اليمنية بشخص عبد ربه منصور هادي، ولكن ما لبث الأمر إلى أن دار تحركات سياسية وعسكرية منددة بحكم هادي من قبل الجانب الحوثي المدعوم من إيران، وشيئاً فشيئاً إلى أن تحولت

الثورة إلى حرب طائفية بين الطوائف المسلمة في اليمن على نطاق واسع (حميد، ٢٠١٢: ٩٧)، أدت بالنهاية إلى استيلاء جماعة الحوثيين بدعم من قوات صالح وإيران على العاصمة اليمنية صنعاء في عام ٢٠١٤ وحجز القيادة الشرعية تحت الإقامة الجبرية متمثلة بالرئيس هادي وعناصر القيادة اليمنية، وفي العام ٢٠١٥ أُجبر الرئيس هادي وحكومته على التنحي عن الحكم بضغط مباشر من جماعة الحوثيين التي لم تتوانى إيران عن دعمهم بكافة أنواع الأسلحة والقوى على الأرض (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥: ٢-٤).

ولكن بعد التدخلات العربية بقيادة السعودية لإعادة الشرعية إلى اليمن وذلك من خلال استخدام الجانب الحوارى السياسى وكذلك العسكرى على نطاق واسع، عادت الشرعية بشكل خجول إلى الساحة اليمنية وسرعان ما تبددت آمال الشرعية بقوة الموقف الحوثى وموقعه فى حسابات إيران الداعمة له، فلم تكف إيران متمثلة بالحوثيين يدها عن الساحة اليمنية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥، ص ٣، ٤).

وفى العام ٢٠١٧ شهدت اليمن تغيرات سياسية أدت بالرئيس اليمنى المخلوع على عبد الله صالح بتغيير وجهة نظره واتجاهاته وفض الشراكة مع الحوثيين الذين ومن وجهة نظره عاثوا فى الأرض الفساد ونادى بين جموع الشعب بالخروج تنديداً بسياسة الحوثيين، ولم يمض اليوم التالى إلى أن لقي صالح حتفه على يد الحوثيين الذين اغتالوه وهو متوجه إلى مسقط رأسه سنحان فى جنوب العاصمة صنعاء، الأمر الذى

أدى إلى توتر العلاقات من جديد والتي أدت بالأنظار حتى اللحظة ترتقب الأوضاع اليمنية عن كتب لمعرفة من صاحب الخطوة الأولى نحو فض التدخلات السافرة في الدولة اليمنية التي أدت إلى كارثة إنسانية وسياسية أودت باليمن إلى غياهب الظلمات (الجزيرة، ٢٠١٧: ١).

ثالثاً: الحراك الشعبي الأردني

على الرغم من ظهور الصراعات والنزاعات بشكل هائل في المنطقة العربي منذ عام ٢٠١١ والتي دارت في المنطقة الجغرافية المحيطة بالمملكة الأردنية الهاشمية (بني ملحم، د.ت: ١، ٢)، وتأثر العديد من دول العالم العربي بتلك الثورات العارمة والتي اجتاحت دولاً عربية بشكل متلاحق، بداية من تونس إلى ليبيا ومصر واليمن وسوريا وغيرها، وعليه فقد تأثر الشارع الأردني بشكل ملحوظ حيث ظهرت بوادر مسيرات الحراك الشعبي في الأردن وبشكل سلمي لم يؤثر على وضع الاستقرار السياسي فيه وكان هذا الأمر دوماً سيد الموقف في المملكة الأمر الذي جعل هذا الاستقرار لغزاً محيراً لكثير من السياسيين حول العالم (محمد، ٢٠١٣، ٧).

ويعود ذلك إلى السياسة المتبعة في الأردن التي ومنذ نشأتها أحدثت صوراً متعددة من التوازنات السياسية التي يطغى على طابعها طابع الديمقراطية والتوافق تحت مضلة الإصلاح السياسي على الدوام، ومع ذلك وفي بادئ الأمر لم يتأثر الأردن بالصراعات والمتغيرات الإقليمية العربية، ذلك أن الحراك الشعبي ظهرت بوادره في الأردن قبل إطلاق الشرارة الأولى لثورات الربيع العربي. فقد ظهرت مسيرات الحراك

الشعبي في الأردن تزامناً مع ثورات الربيع العربي إلا أن ذلك الحراك ظهر بداية بشكل غير جدي نوعاً ما وبصورة خجولة، وما لبث الأمر إلى أن تأثرت بعض فئات الشعب بسلسلة الثورات العربية، حيث شهدت نهاية عام ٢٠١٢ حراكاً وأنشطة سياسية سلمية احتلت المشهد السياسي الأردني بشكل ملحوظ، والتي انخرطت به فئات الشعب المنددة بالفساد والأحزاب السياسية المعارضة للحكومة (بني ملحم، د.ت: ٢).

لقد كان الهدف وراء الحراك الشعبي الأردني هو الإصلاح السياسي ووضع حد للفساد الإداري في بعض مراكز ودوائر الدولة التي أصبحت ملفتة للانتباه بين جموع الأردنيين، تجدر الإشارة إلى أن الحراك الشعبي الأردني ظهر من خلال مسيرة ذيبان ٢٠١١ وما لبث الأمر إلى أن أصبح حراكاً شعبياً على نطاق واسع في مناطق متعددة في المملكة الأردنية (خدام، ٢٠١٣: ١٢٢).

وعليه فقد انتهجت الحكومة الأردنية نهج الإصلاح السياسي وتقارب وجهات النظر بين الحكومة وفئات الشعب ممثلين بالمجلس النيابي في سبيل تحقيق مطالبهم وذلك من خلال التوجيهات الملكية التي أعطت الإيعاز للحكومة بتوفير النهج الإصلاحي الذي يلبي حاجات الشعب ومؤسسات الدولة على حد سواء، وعليه فقد بدأت مسيرة الإصلاح بشكل ملحوظ وسريع صاحبت ذلك الإصلاح خطابات ملكية مطمأنة للشعب الأردني، على الرغم من أن مسيرة الإصلاح الأردني ظهرت بوادرها إلا أنها كانت بوادر ضعيفة إلى حد ما لم تلبى طموح الشعب في حل العديد من القضايا ولا سيما قضايا الفساد (محمد، ٢٠١٣: ٧، ٨).

رابعاً: الحراك الشعبي في العراق

يبدو أن المشهد السياسي في العراق لا يشبهه مشهداً عربياً، ذلك أن العراق ضمن دائرة من العنف والحركات السياسية والاشتباكات المسلحة قبل أي دولة عربية، ذلك أن العراق كان ولا زال مطمئناً للعديد من دول العالم الكبرى، فلا شك أن العراق ومنذ مطلع الألفية الثالثة هو محتل بشكل رسمي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

فبعد هذا الاحتلال ظهر حراكاً سياسياً يدعو إلى اصطفاة جموع الشعب تحت المضلة العراقية لتكوين حكومة مستقلة رايها القومية العربية، ولكن ما لبث الأمر إلى أن تأثرت العراق أيضاً بصورة الثورات العربية كالثورة التونسية والمصرية والليبية، ففي عام ٢٠١١، وبدأت ملامح الحراك الشعبي في العراق احتجاجاً على سياسة الحكومة التي تنتهجها بما لا يلبى رغبات الشعب، فبدأت المسيرات السلمية في العراق تنديداً بالفساد ومطالبة بالإصلاح السياسي على نطاق واسع (الضاري، ٢٠١٣: ١).

لم ينته الحراك الشعبي في العراق إلى ما يلبى طموح الشعب في تحقيق الإصلاح السياسي والاقتصادي والتنموي مع الحفاظ على وحدة البلاد، إلا أن الأمر تفاقم وأدى إلى نزاعات سياسية وصراعات عسكرية وتدخلات إقليمية ودولية في الشأن العراقي الداخلي، وظهور العديد من الفصائل المقاتلة في العراق وتصدر هذه الفصائل هو تنظيم الدولة الإسلامية التي أصبحت فيما بعد خطراً يهدد العديد من

دول الإقليم العربي حكومات وشعوب, والذي نشأ نتيجة إلى التفريق الطائفي بين أبناء الشعب الواحد والذي أخذت قوته منيعة وبشكل ملحوظ في عام ٢٠١٦ عندما أطاح هذا التنظيم بتنظيم القاعدة ليتسيد الموقف في الصراع المسلح في العراق على وجه الخصوص والذي لا زالت آثاره وآثار تحركاته قائمة حتى الآن (منصور, ٢٠١٦: ١).

خامساً: التوترات في الشأن اللبناني

لبنان ليس بمنأى عن المتغيرات التي طرأت على دول الإقليم العربي, فقد عانت لبنان من مشكلة السيادة على أراضيها لفترة طويلة وتعرضت لتدخلات إقليمية ودولية في سياساتها, عوضاً عن التوتر الداخلي وعدم الاستقرار (أتاواوي, وآخرون, ٢٠٠٨: ٢), والجدير بالذكر أن دولة لبنان تمثل مرآة لعدد من الصراعات في المنطقة إذ أنها تتأثر بما يجري حولها من صراعات وخصوصاً الصراعات التي دارت في الأراضي السورية, وتتأثر هذه الآثار من تلك الاتجاهات الداخلية في لبنان التي تحتوي على العديد من وجهات النظر والاتجاهات فمنهم من يناصر الثورات العربية وخصوصاً الثورة السورية ومنهم من يقف على الحياد, ومنهم من يناصر النظام السوري ويفرض نفسه كطرف في هذه الصراعات كحزب الله اللبناني, فكلما زادت التوترات الإقليمية كلما زادت حدة التوتر في الشأن الداخلي اللبناني, ونشأت الانقسامات والخلافات بشكل واضح وملحوس (الأعور, ٢٠١٧: ١).

أما صورة الحراك الشعبي في لبنان فقد ظهرت ملامحها في العام ٢٠١٥ تنديداً بالسياسات الداخلة والفساد الإداري في دوائر الدولة, فقد بدأ هذا الحراك بشكل خجول جداً لم يتعدى في البداية إلا بضع عشرات من الشباب اللبناني في شوارع بيروت تعبيراً عن الغضب في تقصير دوائر الدولة في تسيير الشؤون الداخلية في لبنان ومن أهمها مسألة النظافة والحفاظ على البيئة وذلك من خلال حملة أُطلق عليها حملة "طلعة ريحتكم" ونتيجة لعدم تفاعل الحكومة اللبنانية مع متطلبات الشعب فقد امتد هذا الحراك لعدة محافظات لبنانية وأخذت مطالب الجماهير تتعدد وتأخذ مجالات أخرى منها التنموية والاقتصادية والسياسية وما إلى آخره (الشوفي, ٢٠١٥: ١).

وبهذا يمكن القول بأن الحراك الشعبي اللبناني أخذ على عاتقه اللحاق بالركب العربي وأخذ طابع الثورات العربية تحقيقاً لمتطلباتهم الأساسية في مجتمعهم اللبناني بكافة المجالات الحيوية, وعليه فقد ظهر لبنان بحلة الجديدة متأثراً بالحراك والثورات العربية لتغيير مجرى الحياة نحو التميز الذي ينشده الشعب بكافة مستوياته.

سادساً: الحراك الشبابي في فلسطين

لا شك أن فلسطين ومنذ عقود عانت من المتغيرات الدولية والإقليمية والصراعات الداخلية والتدخلات من العديد من الأطراف في شأنها الداخلي, وبقيت التوترات في فلسطين بين مد وجزر طوال سنوات وخصوصاً جراء التدخل الإسرائيلي بشكل واسع النطاق, ذلك التدخل المدعوم من الولايات المتحدة والعديد من الدول الأوروبية

على الرغم من التحذيرات التي صدرت عن جهات رسمية حول خطر إثارة العنف في الأراضي الفلسطينية فقد أشار مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك عام ٢٠١٥ "بأن خطر العنف في الضفة الغربية يزداد وأن المصالح الأمريكية ستتضرر إذا ما حدث ذلك (سليمان, ٢٠١٥: ١, ٢).

على الرغم من ذلك وبعيداً عن التاريخ الفلسطيني وصراعاته مع الجانب الإسرائيلي, ومع ظهور ثورات الربيع العربي, فنجد أن الشارع الفلسطيني قد تأثر بشكل واضح من تلك الثورات العربية, ففي عام ٢٠١١ وتزامناً مع عدداً من الثورات العربية طالب عدداً من الشباب الفلسطيني بمطالبات حقوقية من السلطة الفلسطينية من خلال مسيرات سلمية وتنديداً بالفساد والاستبداد الذي ظهر بشكل ملموس على سلوك وتصرفات السلطة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني حيث أخذت هذه المسيرات بالتصعيد شيء فشيء والتي ما لقيت إلا التصدي من قبل السلطة الفلسطينية وكذلك السلطة الإسرائيلية, إذ اعتبرت السلطات الإسرائيلية في عام ٢٠١٦ ذلك الحراك بأنه حراكاً محظوراً ينبغي عدم تكرارها (موسوعة الجزيرة, ٢٠١٦: ١).

سابعاً: المتغيرات السياسية والعسكرية للمملكة العربية السعودية

لا شك أن المملكة العربية السعودية هي إحدى الدول العربية التي عانت منذ عقود من تهديدات مختلفة أثرت بلا شك على سياستها الداخلية والخارجية وهددت أمنها الوطني بشكل مباشر كالتدخلات الأوروبية والغزو الأمريكي للعراق ودعم الكيان الإسرائيلي ضد أنظمة الدول العربية, بالإضافة إلى الصراعات القابعة خلف حدودها

في دول عربية كاليمن والعراق وتعرض دولاً عربية متقاربة مع السياسة السعودية إلى إضطهادات وتدخلات خارجية، الأمر الذي أدى بالسعودية إلى تغيير سياستها الخارجية وفرض نفسها كشريك في عدد من القضايا العربية من وجهة نظرها، فنتيجة للحرب في اليمن بين أنصار الرئيس السابق صالح والحوثي مدعوماً من إيران من جهة والشرعية برئاسة هادي من جهة أخرى، إذ دخلت السعودية هذا الصراع منعاً للامتداد الإيراني في المنطقة، ذلك الامتداد الذي يهدد أمن السعودية القومي في الصميم والذي أدى إلى ردة فعل المملكة السعودية بدخول الحرب على نطاق واسع ضمن تحالفات عربية مختلفة (رشيد، ٢٠١٢: ٣٠٩).

فبعد أن ندد الشعب اليمني بسياسة الرئيس صالح وخلع الأخير عن سدة الحكم، وظهور النزاعات الطائفية والتدخلات الخارجية بالشأن اليمني لبعض سنوات، إلى عام ٢٠١٥ حين أطلق الملك سلمان التصريحات المشددة لبدء حرب واسعة النطاق وعلى كافة المستويات سميت بعاصفة الحزم لغرض مساندة الشرعية اليمنية وعودة الحياة السياسية المستقرة لليمن وعدم ترجها بيد الجماعات المسلحة التي تستهدف بلا شك أمن الخليج واستقراره، ترأست السعودية هذه الحرب التي انطوى تحت لوائها عدداً من الدول العربية والإسلامية، ما أدى بالنهاية إلى خسارة جميع الأطراف دون وجود رابح حتى العام، ظنت المملكة العربية السعودية أنها حققت طموحها وسيادتها بهذه الحرب إلا أن الواقع لا ينبأ بكسب أي طرف من أطراف النزاع لتلك الحرب التي لا زال التوتر يسود أجزائها (فخراني، ٢٠١٦: ١، ٢).

ثامناً: الحراك الشعبي في الكويت

لم يقف الكويت على الحياد إزاء المتغيرات الإقليمية العربية التي تمثلت بالحراك الشعبي والثورات العربية المختلفة، فقد ظهرت تداعيات الحراك الشعبي تنديداً بالتعديلات الحكومية التي انتهجتها سياسة الكويت والتي لم تلبى طموح الشعب بالإضافة إلى سلسلة الاعتقالات بحق بعض الجهات الناشطة في الدولة، فلم يتوانى الشعب الكويتي عن الخروج إلى الشارع والتظاهر بأعداد قليلة تنديداً بتلك السياسات والاعتقالات، حيث انتهت هذه الأحداث بإجراء مصالحات سياسية ترضي جميع الأطراف المتنازعة في العام ذاته (عبدان وآخرون، ٢٠١٢: ١).

كما شهد العام ٢٠١٥ حراكاً شعبياً وإن كان خجولاً أيضاً وامتداداً للحراك السابق من قبل عدداً من أطراف الشعب الكويتي ونشطاء وتنظيمات سياسية، حيث شهدت الكويت هذه تجمعات أمام مجلس الأمة تنادي بالتوافق السياسي المشترك بين جميع الأطراف السياسية في الدولة، وعليه فقد استجابت الحكومة للمطالبات الشعبية وإن كانت تجمعات ذات أعداد قليلة من فئات الشعب لتنتهي سريعاً تداعيات هذا الحراك بالإصلاح السياسي تهدئة للأوضاع الداخلية الكويتية (العربي، ٢٠١٥: ١).

تاسعاً: أزمة العلاقات الدبلوماسية الخليجية مع قطر

لم تنحصر المتغيرات الإقليمية والعربية في آثارها ضمن الشؤون الداخلية للدول العربية، بل امتدت إلى توتر العلاقات بين دولاً عربية بعينها ضمن إطار دول الخليج.

ففي الرابع والعشرين من شهر أيار لعام ٢٠١٧ أفاق العالم العربي وخصوصاً دولة

قطر على حملة إعلامية واسعة النطاق ضد الدولة القطرية من قبل كل من المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة، جاءت هذه التنديدات بالدولة القطرية نتيجة تداعيات السعودية والإمارات السياسة والتصرفات الصادرة عن الدولة القطرية التي اتضح فيما بعد أنها لم تصدر عن أمير قطر، وعليه فقد اتخذت السعودية على نفسها حق التصرف ومعاقبة الدولة القطرية وذلك من خلال حصار كامل على دولة قطر وتهديداً صريحاً بشن الهجوم على قطر بقيادة السعودية بالمشاركة مع كل من الإمارات ومصر والبحرين، إلا أن هذه الدول لم تنجح في ذلك (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٧: ١).

وعليه فما كان من الدولة القطرية إلا أن تتجه إلى دول عظمى لعقد مشاركات سياسية واقتصادية وعسكرية لتجد لنفسها منفذاً بعيداً عن الحصار المفروض عليها من دول الجوار، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى برود التوترات إلى حد ما وتخفيف حدة التوتر وشدة الحصار على دولة قطر بشكل ملحوظ، ولا زالت حتى الآن العلاقات الدبلوماسية متوترة بين قطر ودول الجوار المحاصرة لها بين تهديدات تارة، وتنديدات تارة أخرى، إلا أن المشهد السياسي القطري ظهرت عليه آثار المتغيرات الإقليمية سياسياً واقتصادياً ودبلوماسياً (عريبات، ٢٠١٧: ١).

المطلب الثاني: أثر طبيعة المتغيرات الدولية على المنطقة العربية

تمثلت المتغيرات الإقليمية الدولية بتدخل العديد من الدول في شؤون دول الإقليم العربي، فلا شك أن هناك العديد من الدول الكبرى التي كان لها أثر في منطقة الإقليم العربي، كان من أبرزها الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا وإيران وتركيا والعديد

من الدول, إلا أن هناك ثلاثة دول كان لها حضور كبير على مستوى الإقليم, إذ تمثلت تدخلات وتحركات هذه الدول في أنها متغيرات دولية إقليمية, ذلك نظراً لكونها ليست دولاً عربية ولكنها تقبع ضمن دول الإقليم العربي, وهي إيران وتركيا وإسرائيل, إذ كان لكل من هذه الدول تحركات في الساحة العربية أدت إلى إحداث متغيرات إقليمية ودولية على حد سواء كان لا بد من التطرق إليها والتعرف على أسسها وتوجهاتها ودوافعها, هذا ما سأطرق إليه خلال هذا المطلب من خلال النقاط التالية:

أولاً: التدخلات الإيرانية في دول الإقليم العربي

ثانياً: التدخلات التركية في دول الإقليم العربي

ثالثاً: التدخلات الإسرائيلية في دول الإقليم العربي

أولاً: التدخلات الإيرانية في دول الإقليم العربي

شهد العالم بأسره في السنوات الماضية تطوراً ملحوظاً على التوجهات السياسية والعسكرية الإيرانية, وأهدافها التوسعية للسيطرة على المنطقة العربية, فبعد أن تأكدت إيران من قدرتها التي ظهرت بشكل ملحوظ في عدد من المجالات لعل من أبرزها المجالات العسكرية والسياسية, عندها اتجهت إيران إلى التدخلات المتغيرة في الشأن العربي (مقداد, ٢٠١٣: ٤٤٦, ٤٤٧), إذ تمثل التدخل الإيراني في دول الإقليم العربي فيما يلي.

٥- التدخل الإيراني في العراق: لا شك أن التدخلات الإيرانية في الشأن العراقي حاضراً منذ عقود، إلا أن الفترة المنحصرة بين العام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٧ كان لها آثاراً واضحة في تلك التدخلات والتي ظهرت ملامحها في حضور جماعة الدولة الإسلامية في العراق والشام والتي أُطلق عليها اسم (داعش)، ولأن إيران أرادت بسط نفوذها على العراق بأكمله وظنت أن داعش ستنتزع منها السيطرة على العراق بعد أن بسطت نفوذها على أراضي العراق، فقد شهدت السنوات الماضية تدخلات عسكرية كبيرة في الشأن العراقي تمثلت بدخول مسلحين إيرانيين ودعم عسكري للمليشيات الشيعية في العراق، الأمر الذي أدى إلى فتح حرب واسعة النطاق على الأراضي العراقية أودت بالعديد من المواطنين بين القتلى والجرحى والنازحين وكذلك اللاجئين (جوجنسكي، ٢٠١١: ١٢).

٦- التدخل الإيراني في الأزمة السورية: ظهرت التحركات والتدخلات العسكرية الإيراني خلال الأزمة السورية بشكل واسع النطاق وبشكل ملحوظ في كافة المستويات، إذ كان الهدف من الثورة السورية هو إنهاء عصر الاستبداد والفساد وللوصول إلى معاني الحرية التي غابت طويلاً عن الشارع السوري، إلا أن التدخل الإيراني في سوريا لم يأتي لصالح الشعب السوري وإنما جاء دعماً للنظام السوري، وكانت التدخلات الإيرانية في سوريا ذات أبعاد متعددة تمثلت بالدمار الشامل على مستوى البنية التحتية وشن العديد من الهجمات

العسكرية برفقة جيش النظام السوري التي راح ضحيتها عشرات الآلاف من المواطنين السوريين, عوضاً عن ملايين اللاجئين الذين فروا من الدولة السورية هرباً من شبح الموت المحتم ما أدى ذلك إلى خلق زعزعة هائلة على مستوى التوازن الإقليمي العربي (العربية, ٢٠١٧: ١, ٢).

٧- التدخل الإيراني في أحداث اليمن: على مستوى اليمن, كان التدخل الإيراني حاضراً في ذلك, فنتيجة لثورة اليمن التي أطاحت بالرئيس صالح, وقيام الشرعية اليمنية من جديد, بناء على ذلك رأت الدولة الإيرانية إن في ذلك منعاً لطموحها في السيطرة على المنطقة العربية في الساحة اليمنية, فقد دعمت إيران ميليشيا الحوثي عسكرياً إذ مدته بالسلاح متعدد الأشكال لقمع الشرعية اليمنية وفتح حرب أهلية واسعة النطاق أدت إلى إحداث كارثة إنسانية راح ضحيتها العديد من السلميين والسياسيين وكذلك الرموز العسكرية اليمنية بالإضافة إلى الضرر الكبير الذي حل بالبنية التحتية لدولة اليمن ككل (شجاع, ٢٠١٢, ١٥٧, ١٦٠).

٨- التدخل الإيراني في لبنان: ظهر التدخل الإيراني في لبنان منذ القدم, وذلك بدعم ملحوظ للجماعات الشيعية وخصوصاً دعم حزب الله اللبناني على نطاق واسع بالإضافة إلى التدخل الواضح في الشأن اللبناني الداخلي, ونتيجة لكسب إيران ورقة رابحة سميت بحزب الله اللبناني, فقد كان لها تأثيراً واضحاً على الحزب, إذ دعت المرجعيات الشيعية في إيران حزب الله للتدخل العسكري في الأراضي السورية, الأمر الذي أدى إلى زعزعة الأوضاع الداخلية

اللبنانية، ومنها إلى انتقال بعض الحركات العسكرية المسلحة إلى لبنان ومنه إلى خلق توترات وتوجهات سياسية مختلفة في الداخل اللبناني، الذي أدى بالنهاية إلى توتر التوازنات الإقليمية العربية نتيجة لذلك (مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية، ٢٠١٧: ١).

ثانياً: التدخلات التركية في دول الإقليم العربي

ظهرت الدولة التركية كلاعب محوري على الساحة الإقليمية العربية وذلك لما تتمتع به تركيا من موقع جغرافي يقبع على حدود كل من العراق وسوريا كما تعتبر من الدول المطلة على العالم العربي والإسلامي، كما أنها لدى تركيا تاريخ وثيق مع العالم العربي وما تشاركته هذه الدولة مع دول الإقليم من دين وسياسة وتاريخها الذي يعرفه القاصي والداني في حكم الوطن العربي إبان الدولة العثمانية.

فعلى مستوى العلاقات التركية السورية فقد شهدت السنوات ما قبل ٢٠١١ تقارباً بين البلدين إلى أن اندلعت الثورة السورية فكان الحضور التركي واضحاً في الساحة السورية منعاً لتطور الأحداث والكارثة التي حلت بسوريا أو الحد منها في عام ٢٠١١ فتدخلت تركيا بشكل واضح من خلال احتضان اللاجئين السوريين والتدخل العسكري لحفظ الأمن على الحدود الشمالية السورية، إلا أن التدخل الدولي عموماً والتدخل الروسي على وجه الخصوص حد من التدخل التركي في الشأن السوري إلى أن تحول ذلك التدخل من التحركات العسكرية إلى التدخلات السياسية وبقي الحل رهن العلاقات السياسية التركية الروسية في الشأن السوري (قيس، ٢٠١٥: ١٠٥-١٠٨).

وعلى مستوى التدخل في العراق, فشهدت السنوات القليلة الماضية تدخل الجيش التركي في شمال العراق منعاً من وصول قوات الدولة الإسلامية "داعش" إلى حدودها وتهديد أمنها الوطني, فقد أرسلت الحكومة التركية كتائب مسلحة من الجيش التركي للحفاظ على الحدود التركية العراقية بالإضافة إلى قوات تدريبية لتدريب قوات البشمركة الكردية والقوات الشعبية للدفاع عن مناطقهم وخصوصاً لتحرير الموصل من نفوذ داعش التي احتلت المحافظة ككل, وبدأ الظهور التركي شيئاً فشيئاً يظهر للعلن وخصوصاً في عام ٢٠١٥ عندما أرسلت الحكومة التركية فصائل أخرى ودبابات تركية إلى بعشيقه العراقية لتمثل هذه القوة دعماً للقوات التركية المتواجدة في العراق وأيضاً لتمثل خط دفاع أول لخطر امتداد التحركات الإرهابية إلى الحدود التركية, ولا زالت تركيا ترتقب الوضع عن كثب وأخذ وضع الرد السريع في حال تعرضت حدودها لأي خطر, وبهذا فقد أصبحت تركيا لاعباً دولياً إقليمياً ذي أثر واضح على التوازن الإقليمي العربي (مركز البيان للدراسات والتخطيط, ٢٠١٦: ١).

ثالثاً: التدخلات الإسرائيلية في دول الإقليم العربي

ظهرت الدولة الإسرائيلية على الساحة العربية كتحدي كبير يصعب التعامل معه على أسس سلمية, ذلك أن الجانب الإسرائيلي لديه العديد من الأهداف التي لا يكاد أن يتنازل عن أي منها, ولعل أبرز هذه الأهداف هو السيطرة على الإقليم العربي ككل وما لديه من ثروات ومقدرات, فمنذ النشأة الأولى لدولة إسرائيل وهي تعمل بكل طاقتها على تهويد المنطقة العربية بداية من دولة فلسطين عوضاً عن العديد من

التدخلات في الشأن العربي (محرمة، ٢٠١٠: ١٢١، ١٢٢)، فمنذ العام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧ تبلورت لدينا العديد من الصور التي حملت أنواع مختلفة من التدخلات والهجمات والتحركات العسكرية الإسرائيلية في الساحة العربية، وعليه فقد تمثل التدخل الإسرائيلي في الشأن العربي خلال هذه الفترة بالنقاط الرئيسية التالية:

- التدخلات الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧:

لا شك أن التدخلات الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني ظهرت منذ النشأة الأولى لدولة إسرائيل، ولكن مع خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٧ ظهرت تدخلات مختلفة ومتلاحقة حملت الطابع السياسي والعسكري، ونتيجة لإلتفات العالم بأسره لثورات الربيع العربي عن الساحة الفلسطينية فقد قامت دولة إسرائيل بأول تحركاتها على الساحة الفلسطينية والتي تمثلت أولاً بفتح صراع عسكري مع قطاع غزة عام ٢٠١٢ راح ضحيتها الكثير من أطراف الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا أن المقاومة الفلسطينية تصدت لهذه الحرب والتي انتهت بهدنة من جانب الطرفين لوقف الصراع لعدم حسم الموقف من الجانب الإسرائيلي وسميت هذه الحرب من قبل إسرائيل بعامود السحاب كما سمتها المقاومة الفلسطينية بحرب حجارة من سجيل (مصطفى، ٢٠١٢، ص ٦٤-٦٦)، وما لبث الأمر إلى أن تصاعدت نيران الثورات العربية في عدد من الدول العربية، الأمر الذي أدى بالجانب الإسرائيلي إلى استغلال صرف النظر عن الشأن الفلسطيني لشن هجمات عبر حرب واسعة النطاق على قطاع غزة في عام ٢٠١٤ سميت بعملية الجرف الصامدة، أدت هذه الحرب إلى إحداث كارثة

كبرى بكافة المقاييس على المواطنين الفلسطينيين في قطاع غزة الفلسطيني راح ضحيتها ما يقارب ٢١٠٠ شهيد فلسطيني من المدنيين والأطفال والنساء والشباب والشيوخ, عوضاً عن دمار البنية التحتية في القطاع, وكذلك الأمر فقد كان التصدي من المقاومة الفلسطينية حاضراً على قدر الهجوم, الأمر الذي أدى بالجانب الإسرائيلي للتراجع وإنهاء الحرب لعدم تقدمها على الأرض كما كانت تخطط له (صافي, ٢٠١٥: ١٥).

وفي عام ٢٠١٧/٧/١٩ فرضت حكومة إسرائيل وضع بوابات إلكترونية على أبواب المسجد الأقصى في القدس لتفتيش المصلين وكبح حرياتهم في تأدية واجباتهم الدينية مع فرض حصار شديد على المسجد الأقصى لغرض منع إقامة صلاة المسلمين فيه ووضع اليد على أحد الرموز الجوهرية للمسلمين عموماً في فلسطين, إذ أثار هذا التصرف غضب الشارع العربي بما في ذلك المرجعيات الدينية من المسلمين والمسيحيين وبدأت العديد من التحركات العربية الراضة لهذا التصرف ولعل من أبرز هذه التحركات رفض الجانب الأردني الذي يعتبر وصياً على المقدسات الإسلامية في فلسطين تجاه فرض بوابات إلكترونية مع رفض الشارع الفلسطيني لهذا الوضع, وما لبث الأمر إلى أن قامت حكومة إسرائيل بفك هذه البوابات وإنهاء هذه الأزمة سريعاً (موقع قناة الأقصى, ٢٠١٧: ١).

وفي ٢٠١٧/١٢/٦ أثار الرئيس الأمريكي عاصفة إقليمية واسعة النطاق بإعلان القدس العربية عاصمة لدولة إسرائيل, هذا القرار الذي أدى إلى زعزعة الاستقرار والتوازنات الإقليمية العربية والإسلامية, إذ أشار العديد من السياسيين بأن هذا القرار بمثابة

وعد بلفور الثاني بأن يعطي ترمب ما لا يملك لمن لا يستحق, إلى هنا كان التدخل في الشأن الفلسطيني تدخلاً أمريكياً إلا أن الآراء السياسية تعتقد أن هذا القرار جاء بتوصيات وحث إسرائيلي بالضغط على الولايات المتحدة لإجراء هذه الخطوة المصرية في حياة العرب والمسلمين وكذلك المسيحيين باعتبار أن القدس تحتوي على المقدسات الإسلامية والمسيحية وكذلك اليهودية (قناة الجزيرة, ٢٠١٧: ١). ما كان من دولة إسرائيل إلا أن باركت هذه الخطوة الأمريكية وعدت لها العدة لتنفيذ هذا القرار دون الاكتراث لحقوق العرب والمسلمين والأخذ بأرائهم (عربي, ٢٠١٧: ١). الأمر الذي أدى إلى ظهور احتجاجات واسعة النطاق على المستوى العربي عموماً وعلى الساحة الفلسطينية على وجه الخصوص, ولم تتعامل السلطات الإسرائيلية حول هذا القرار الكارثي بحكمة, وإنما قامت قوات الاحتلال الإسرائيلي بفض العديد من الاعتصامات الفلسطينية بالقوة وإجراء حملة اعتقال واسعة النطاق, بالإضافة إلى مواجهة المعتصمين بالرصاص الحي الذي أودى بحياة عدداً من الفلسطينيين عوضاً عن مئات الجرحى, وبالتالي فقد أثارت هذه التصرفات الاسرائيلية غضب الشارع العربي الذي بدأ يطغى على ملامحه تغييرات جذرية على مستوى التوازن الإقليمي ككل (مجادلة, ٢٠١٧: ١).

– التدخل الإسرائيلي في الشأن السوري:

أدت المتغيرات الإقليمية العربية التي بدأت ملامحها جلية منذ العام ٢٠١١ إلى صرف العديد من الأنظار عن الشأن الإسرائيلي, الأمر الذي أعطى دافعاً للحكومة الإسرائيلية

للتدخل في الشأن العربي على مستوى كبير، إذ دعمت دولة إسرائيل بعض الأنظمة العربية لإخماد ثوراتها كما وقفت ضد بعض الأنظمة لإنجاح ثوراتها، ولعل الموقفين وعلى اختلافهما لم يكونا لمصلحة الشعب العربي، ولكن حضر التدخل الإسرائيلي واضحاً في الشأن السوري (مصطفى، ٢٠١٥: ٦٥).

وبحسب اعتقاد إسرائيل أن النزاع في سوريا قد يهدد أمنها الوطني لقربها من ساحة الحرب السورية وحمايةً لمصالحها الإقليمية فقد قامت الحكومة الإسرائيلية بأخذ الضوء الأخضر من الجانب الروسي الذي يعتبر الجانب الأكثر سيطرة في الشأن السوري بالتدخل السياسي والعسكري في سوريا (هاناور، ٢٠١٦: ٢، ٣).

ومن منطلق حماية الحدود الإسرائيلية السورية وعدم وصول الصراع إلى الحدود الإسرائيلية وكذلك منعاً لوصول قوات حزب الله اللبناني إلى تلك الحدود، وبأخذ تبريرات من الدول الكبرى كأمريكا وروسيا، فقد قامت القوات الإسرائيلية بضرب مواقع تابعة للجيش السوري في عام ٢٠١٥، واغتيال بعض الشخصيات السياسية والعسكرية في مواقع عسكرية بالرغم من تواجد بعض القوات الروسية بها، وبقيت هذه التدخلات حتى عام ٢٠١٦ عندما أنشأت القوات الإسرائيلية منظومة دفاع جوية على الأراضي السورية لغرض حماية حدودها ولضرب أي طيران من الممكن أن يهدد أمنها الوطني، ولكن كان في ذلك انتهاكاً للسيادة والأرض السورية مما أثار ذلك الكثير من الاضطرابات على الساحة العربية والتي بدورها أدت إلى خلل بالتوازنات الإقليمية العربية (مصطفى، ٢٠١٧: ٦٨-٧٠).

المبحث الثاني

دور المتغيرات الإقليمية والدولية في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية
لا شك أن المتغيرات الإقليمية والدولية التي عصفت بالوطن العربي في السنوات
الأخيرة الماضية أدت إلى إعادة رسم خارطة الطريق في المنطقة وأدت إلى تغيير جذري
في طبيعة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية للتماشى مع متطلبات العصر الذي
نعيشه وهما يتماشى مع العديد من المصالح الإقليمية سواءً العربية أو الغير عربية،
وكذلك مع المصالح العالمية المتمثلة بتدخل الدول العظمى في البلاد العربية، وبناء
على ذلك سأقوم بتقسيم المبحث الحالي للمطالب الرئيسية التالية:

المطلب الأول: دور المتغيرات الإقليمية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة
العربية

المطلب الثاني: دور المتغيرات الدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة
العربية

المطلب الأول: دور المتغيرات الإقليمية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

عانت المنطقة العربية من إختلال في طبيعة التوازنات الإقليمية وخصوصاً فيما يخص توازن القوى للدول الفاعلة في المنطقة العربية, فالجدير بالذكر أن وجود دولاً عربية فاعلة على المستوى الإقليمي وكذلك الدولي تمتلك مقومات توازن القوى على الساحة العربية, هذا التوازن من شأنه أن يخلق بيئة عربية متماسكة في حال طرحت الدول العربية الفاعلة نفسها ضمن إطار تعاوني بناء يضمن للوطن العربي حياة آمنة ومستقرة وذات نفوذ إقتصادي وعسكري, فماهية التوازنات الإقليمية وما دور المتغيرات الإقليمية في مسيرة التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية.

لتوضيح ذلك سأقوم خلال هذا المطلب بالتطرق للنقاط الرئيسية التالية:

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

ثانياً: أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية

أولاً: ماهية التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

في بادئ الأمر لا بد من أن نشير إلى مفهوم التوازنات الإقليمية والتي تم تعريفها على أنها: "النظرة السياسية للمحافظة على ميزان القوة بين مجموعة من الدول, حيث لا يسمح لدولة ما أو مجموعة متحالفة من الدول بالإنفراد بالهيمنة في العالم وإستغلال إمكانياتها العسكرية والإقتصادية في السيطرة على دول أخرى أو فرض إرادتها عليها, أو التدخل ضد مصالحها" (ساعو, ٢٠١٤: ٢١).

كما أن التوازنات الإقليمية تُعني: "امتلاك القابلية والقدرة على التأثير المباشر أو غير المباشر في إحداث حالة الاستقرار وجعل علاقات الدول في المحيط الإقليمي محملة باحتمالات التعاون والتفاهم أكثر من تحملها باحتمالات التوتر والتنافس والصراع والصدام"، ولكن نظراً لعدم الاستقرار السياسي في المنطقة العربية (إبراهيم، د. ت: ١٦٦-١٦٧).

وعليه فإن مصطلح توازن القوى أو التوازنات الإقليمية إلى استقرار السياسة الإقليمية والدولية، كما يشير عدم التوازنات الإقليمية إلى ظهور التوترات السياسية والصراعات والنزاعات وأحياناً الحروب سواءً على المستوى الإقليم أو الحروب الأهلية، وعدم إحداث حالة التوازن تبعاً للصراعات الإقليمية عادةً ما يتمخض عنه طلب لإعادة التوازن على مستوى دول الإقليم الواحد (ساعو، ٢٠١٤: ٢١).

فعلى مستوى المنطقة العربية فهي تعتبر محط أنظار العديد من الدول إقليمياً وعالمياً، فعلى المستوى الإقليمي العربي وقعت العديد من الأحداث والتدخلات العربية والغير عربية في الشؤون العربية الداخلية، هذه التدخلات كان يحكمها إحداث توازنات إقليمية بما يتماشى مع مصالح الدول التي تثير التوترات السياسية بشكل أو بآخر لعدة أسباب سواءً الاقتصادية أو التوسعية أو القومية وغيرها من أهداف تسعى دول إقليمية وعربية إلى تحقيقها على الساحة العربية، وبسبب وجود أهداف وأطماع في المنطقة العربية تسعى إليها قوى إقليمية كان من الواجب معرفة أن هذه القوى تمتلك مؤثرات من شأنها إحداث توازن في المنطقة العربية، تمثلت

هذه المؤثرات بعلاقات دولية لدولة ما أو قواها العسكرية والاقتصادية وغيرها من مفاتيح القوى المؤثرة على مسيرة الحياة والتوازنات الإقليمية في المنطقة العربية (أنباري, ٢٠١٧: ٢, ٣).

الجدير بالذكر أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتي والذي كان قد وضع المنطقة العربية تحت أنظاره وشكل سجنًا كبيراً للقوى العربية عموماً والإسلامية خصوصاً وجعل الوطن العربي برمته بمثابة أراضٍ تابعه للإمبراطورية السوفيتية, ولكن بعد انهيار هذا الكيان في ١٩٩١ كانت هذه مرحلة زمنية ونقطة انطلاق للدول العربية والإسلامية لتشكيل إطار حديث يمثل العرب والمسلمين في المنطقة وخلق توازناً إقليمياً عربياً منيعاً لعدة سنوات قبيل التداعيات والتوترات السياسية العربية فيما بينها في نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي (عرفات, ٢٠١٠: ٣٩٩, ٤٠٠).

الجدير بالذكر أن المتغيرات الإقليمية على المستوى العربي تلعب دوراً بارزاً في إحداث التوازن الإقليمي في المنطقة العربية والعكس صحيح, فما جلبته المتغيرات الإقليمية من شأنها أن تترك بناء التوازن الإقليمي على أكمل وجه لإنشغال العديد من الدول العربية في شؤونها الداخلية, وفي هذا المقام ينبغي العلم بأن الدول المتجاورة جغرافياً والتي تقبع وسط الزحام الإقليمي التي تطغى على ملامحه طابع التوتر السياسي والتغير الإقليمي, يمكنها من إحداث توازن إقليمي خصوصاً الدول التي تتشارك الحدود البرية أو البحرية والنهرية, إذ تُعد هذه الحدود بمثابة شريان الحياة لهذه الدول على المستوى الاقتصادي والتجاري والسياسي وأيضاً الاجتماعي والأمني, ولكن وعلى الرغم من وجود العديد من الإمكانيات والمقدرات للدول

العربية والتي من خلالها يمكنها أن تُحدث توازناً إقليمياً منيعاً، إلا أن ذات المقدرات التي تمتلكها الدول العربية يتم استخدامها أحياناً للتنافس والصراع بين دول الإقليم الواحد نظراً لتباين الأهداف والطموحات والتوجهات السياسية لهذه الدول، وعليه يمكن القول بأن النظام الإقليمي الغير مستقر ولا يوجد لديه الاستعداد لإحداث توازن إقليمي ناتج عن عدم التفاهم والتعاون بين الدول العربية أضف إلى ذلك وجود التنافس بين تلك الدول ما أدى ذلك إلى هشاشة الوضع العربي الراهن في التعامل مع المتغيرات الإقليمية لتحسين التوازن الإقليمي في المنطقة العربية (إبراهيم، د. ت: ١٦٦-١٦٧).

ففي مطلع عام ٢٠١١ شهدت المنطقة العربية توترات وصراعات سياسية بين الدول العربية فيما بينها وأزمات سياسية داخلية لبعض الدول أدت إلى إحداث تغيير في التوازنات الإقليمية على المستوى العربي، إذ كان هذا العام هو عام بداية الثورات العربية (ثورات الربيع العربي)، إذ كانت هذه المرحلة من أشد مراحل بناء التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية والتي لم تكن تسير على نحو حسن كما يشتهي الشارع العربي، إذ تعرض النظام العربي برمته إلى زعزعة أركانه وأسسها في كافة مجالات الحياة، حتى أُطلق على الوضع العربي الراهن بأنه الإطار اللانظامي العربي، وذلك بسبب الأجواء الضبابية التي تكتنف سماء الأمة العربية رغم توافر وسائل التغيير والتطور الإقليمي والعالمي والذي بالضرورة يلقي بتداعياته على الساحة العربية، هذه المتغيرات والسياسات والتداعيات أدت إلى إضطراب التوازنات الإقليمية على

الساحة العربية بشكل واضح, حتى أصبحت المنطقة العربية تعاني من عدم التوازن على كافة المستويات والصعد منها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وما إلى ذلك من وسائل تحقيق التوازن الإقليمي للمنطقة العربية والتي تُعد أحد أركان ومقومات النظام الدولي ككل (ساعو, ٢٠١٤: ١).

ثانياً: أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية

للمتغيرات الإقليمية التي عصفت بالعالم العربي منذ نهاية العام ٢٠١٠ وبداية عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧ أدت إلى إرباك واضح في موازين القوى الإقليمية وإحداث الإضطرابات في التوازنات الإقليمية العربية, وعليه يمكن إجمال أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية بالنقاط الرئيسية التالية:

١- إعادة رسم خريطة الطريق في الوطن العربي: فقد أدت الحركات الشعبية والثورات العربية منذ عام ٢٠١١ إلى إحداث تغييرات جذرية على التوازنات الإقليمية في الشأن العربي, الأمر الذي أعطى الفرصة لولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ أحلامها بأعادة رسم الخريطة السياسية والجيوستراتيجية في المنطقة العربية, إذ ظهرت ملامح إعادة رسم خريطة الطريق العربية منذ حرب العراق الأخيرة مع الولايات المتحدة الأمريكية التي ضربت العمق العربي والقومي في العراق, وما أن بدأ العراق يللمم جراحه حتى ظهرت ملامح الحراك الشعبي في عام ٢٠١١ الذي أفضى للقوى الإقليمية مساحة لا بأس بها للتدخل وفرض نفسها في الساحة العراقية التي تُعد أكثر الدول

العربية في عيون الطامعين سواءً الإقليميين أو الدوليين، فنشأ على المستوى الإقليمي الحراك الكردي الذي يريد إقامة دولته الكردية بأجزاء واسعة من العراق وإيران وتركيا وسوريا، الأمر الذي أضعف التوازن الإقليمي العربي وبدأ فعلياً بإجراءات تقسيم العراق، فبدلاً من تماسك دولة بحجم العراق وقواها وما تحمله من ثروات مختلفة، يأتي التقسيم ليضعف العراق خاصةً والوطن العربي عموماً، ما يؤثر ذلك سلباً على التوازنات الإقليمية العربية على الساحة الإقليمية والدولية وبشكل واضح وبرعاية دولية (الدلايخ، ٢٠١١: ٣٩).

٢- سقوط مفهوم القيادة: أدت المتغيرات الإقليمية وما تحمله من حركات شعبية وثورات عربية إلى سقوط مفهوم القيادة، وخصوصاً القيادة الرئاسية لبعض رؤساء الدول العربية الذي مضى عقود طويلة على إستلامهم زمام القيادة في دولهم، فعلى الرغم من وجود كيان قومي عربي يُنظر إليه بأنه كيان متين على مدى عقود وعلى الرغم من توجهات القيادات العربية إلا أنها كانت تمثل كيان عربي مستقل، ومع حلول العام ٢٠١١ وما بعد ذلك وما حملته هذه الفترة من أحداث سياسية وعسكرية وثورية أدت بالنهاية إلى سقوط مفهوم القيادة، فلم يعد هناك قادة متسلطين في الدولة التي انطلقت منها الثورات العربية يمكنهم الوقوف أمام إرادة الشعوب، وبالرغم من نجاح بعض الثورات أنياً إلا أن الوضع الراهن لديها واحتفال الشعوب بثوراتهم إلا أن تلك الثورات لم تحقق المطلوب وآمال الشعوب، وإنما بدأت بالإنشغال بنفسها وقضاياها الداخلية والنزاعات الداخلية بين مؤيد ورافض، وبين

مُنْتخَب ومُنْقَلِب, ما أضف ذلك التوازن الإقليمي على المستوى العربي وأتاح الفرصة لتدخلات خارجية تعاملت مع الشأن العربي على أنه مجموعة أنظمة هزيلة لا تقوى على رد متطلبات الدول العظمى وتحمل سياساتها المفروضة على الساحة العربية (ساعو, ٢٠١٤: ١).

٣- تفكيك التوازنات الفكرية والثقافية العربية: أدت الحركات والثورات العربية إلى تغيير الفكر الثقافي للأمة العربية, فأصبحت كل دولة تغرد خارج سربها وتسعى لبناء تكتلات وتحالفات خارج المنظومة العربية, إذ أدى ترك بعض الدول تعاني بمفردها ووصول دول إقليمية غير عربية لمساندتها بالنأي بعيداً عن المنظومة العربية التي من شأنها أن تخلق كياناً عربياً واحداً مستقلاً ذي قوى عالمية, إلا أن الواقع وما يحمله من سعي دول عالمية لتغيير أنماط الفكر العربي والقومية العربية يلقي بضلاله على الثقافة العربية التي كانت تُعد أهم موازين القوى التي تقبح في أسس وقواعد بناء التوازنات الإقليمية على المستوى العربي خصوصاً (الدلايخ, ٢٠١١: ٣٩).

٤- تغير التوازنات الإقليمية على المستوى الجيوستراتيجي: أخذت المتغيرات الإقليمية بإحداث تغييرات جيوسراتيجية على الساحة العربية وأدت إلى تدخل دول إقليمية عربية في شؤون دول عربية أخرى سواءً من دول الجوار الجغرافي لها أو دول عربية غير مجاورة جغرافياً كما هو الحال بين تدخل المملكة العربية السعودية في الشأن اليمني والتدخل الإماراتي في الشأن السوري, الأمر الذي أدى إلى إحداث توازنات إقليمية ذات نتائج غير إيجابية

الفرض بعض الدول العربية نفسها سياسياً على دول عربية أخرى سواءً سياسياً أو عسكرياً (ساعو، ٢٠١٤: ١).

٥- خلق الأقاليم التوازنية: وهو ما يعني خلق منطقة عربية قائمة على توازنات لقوى عالمية عظمى بناءً على طلب من قوى إقليمية عربية، وذلك في سبيل ردع قوة إقليمية وإبعادها عن الساحة العربية، ويكون تدخل القوى العالمية إما سياسياً أو عسكرياً في دولة عربية ما بدافع من دولة عربية أخرى تعمل على جلب الطرف الدولي للتدخل في شأن هذه الدولة الداخلي لمنع وصول فئة أو طائفة معينة لسدة القيادة والحكم فيها (ساعو، ٢٠١٤: ٥٩).

المطلب الثاني: دور المتغيرات الدولية وأثرها على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية

تُعد الدول العربية بيئة مستقطبة للأطماع الخارجية على المستوى الإقليمي أو الدولي، وعليه فقد فرضت الدول العالمية نفسها على الساحة العربية لتُحدث أثر على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية، وتجدد الإشارة إلى أن تداعيات الدول العالمية في المنطقة العربية لتُحدث تغييرات على التوازنات الإقليمية العربية جاءت تبعاً لعدة أسباب، وعليه سأقوم خلال هذا المطلب بالتطرق للنقاط الرئيسية التالية:

أولاً: أسباب تأثر التوازن الإقليمي العربي بالتوازنات الدولية

ثانياً: آثار المتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية

أولاً: أسباب تأثر التوازن الإقليمية العربي بالتوازنات الدولية

يرتبط التوازن الإقليمي بالتوازن الدولي تبعاً لكثير من المجالات التي لا يمكن إغفالها والتي تعمل على دفع الدول العالمية الإقليمية والغير إقليمية لفرض نفسها على الساحة العربية لتحديث تغييرات على مستوى التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية, وعليه تكمن أسباب تأثر التوازن الإقليمي العربي تبعاً للتوازنات الدولية في النقاط التالية:

١- أهمية المنطقة العربية بالنسبة للتوازنات الدولية: تتمثل هذه الأهمية بعناصر القوى التي يطمح إلى إمتلاكها الجانب الدولي والتي تتمثل بالمقدرات النفطية والمساحة الجغرافية وأهميته على المستوى العالمي من حيث إطلاله على المنافذ البحرية والنهرية وخصوبة أراضيه, فالوطن العربي يقبع في الوسط الآسيوي وخرافه للقلب الإفريقي وإطلاله على البحر المتوسط المطل على أوروبا, وغيرها من مقدرات وقوى لم يتم إستغلالها على نحو حسن بالنسبة للدول العربية ووجدت الدول العالمية سبلاً لتحقيق أهدافها بإمتلاك هذه القوى في المنطقة العربية.

٢- إرتباط دول الإقليم العربي بالتوازن العالمي: لا شك أن بعض الدول الإقليمية العربية تمتلك قوى عسكرية وسياسية لا يمكن إغفالها على المستوى العالمي وهي ترتبط بهذه القوى مع دول العالم أجمع, الأمر الذي يجعل الدول

العالمية تطمح لبناء علاقات بينها وبين هذه الدول للحفاظ على موضع قدم لها في المنطقة العربية.

٣- درجة تجانس وتوافق دول الإقليم العربي: إن توافق الدول العربية وتجانسها في منظومة قومية عربية ودينية وتاريخية وكذلك تاريخية يجعل منها دولاً ذات أهمية بالغة بالنسبة للتوازن الدولي الذي بلا شك لا يريد لهذه الدول أن تتحد فيما بينها لتشكّل بالنهاية منظومة دفاعية للوطن العربي ومهدده للمصالح الدولية في المنطقة بل ويمكن أن تنافس الدول العظمى في كافة المجالات منها الاقتصادية والصناعية والعسكرية والسياسية وغيرها من مصادر القوى التي يمكن أن تجتمع تحت مسمى التجانس العربي (يونس، ٢٠١٧).

٤- للتوازنات الدولية أثر كبير في تحقيق أو تغيير نمط التوازنات الإقليمية وذلك من خلال سعي الدول العظمى لإقامة علاقات فعالة بينها وبين الدول العربية قائمة على مصالح اقتصادية وعسكرية وسياسية وأمنية وغير ذلك، حتى بات الوطن العربي عبارة عن وطن مستهلك للصناعات والمنتجات الأجنبية ولا يمكن للوطن العربي أن يعيش بمعزل عن القوى الدولية، فالعلاقة أصبحت تبادلية فالوطن العربي أصبح سوقاً استهلاكياً للمنتجات والصناعات الدولية، كما أن السوق الصناعي الأجنبي أصبح يعتمد بشكل كبير في قوته الاقتصادية والعسكرية على السوق العربية فكل منهما يرتبط ويعتمد على

٥- الآخر بشكل وثيق, ولعل المستفيد في كلتا الحالتين هو الجانب الدولي لا غير (أنباري, ٢٠١٧).

ثانياً: أثر المتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية

للمتغيرات الدولية آثار واضحة على المنطقة العربية وخصوصاً في توازنها الإقليمي, إذ تكمن أهم الآثار للمتغيرات الدولية على التوازن الإقليمي في المنطقة العربية في النقاط الرئيسية التالية:

١- إعادة نمذجة القوى الدولية في المنطقة العربية في خروج النظام العربي من بوتقة الاحتكار الأمريكي إلى تقاسم الأدوار بين الجانب الأمريكي من جهة والجانب الروسي الذي عاد إلى الساحة العربية من جهة أخرى, إذ يشكل قطبي القوة العالمية نقطة توازن في القوى الإقليمية في المنطقة العربية, ويبدو أن تدخل كل من روسيا والولايات المتحدة يأخذ الكثير من الأشكال في المنطقة العربية منها العسكري والسياسي والاقتصادي وغير ذلك, كما يبدو أن التدخل لهذه الدول يكمن في عملية الوكالة, وبشكل أكثر وضوح فأن التواجد الأمريكي في المنطقة هو وجود بالوكالة لتحقيق مصالحها الحيوية في المنطقة ومصدر أمن كما تظن بعض الدول العربية, بالإضافة إلى الوكالة عن دولة إسرائيل في تحقيق الأمن الوطني لإسرائيل في المقام الأول, كما يبدو

٢- التدخل الروسي تحقيقاً لرغبات دولة إيران في المنطقة العربية خصوصاً ودولة سوريا على وجه التحديد، ولربما كان النفوذ التركي في المنطقة بمثابة الحماية لمواقف دولة قطر في الساحة العربية (أنباري، ٢٠١٧: ١).

٣- فرض توازنات إقليمية تصب في مصلحة دول الإقليم الغير عربية وأيضاً لمصلحة دول خارجية على مستوى الأزمة السورية، فلو أمعنا النظر في تداعيات الأزمة السورية ومسيرة الأحداث فيها، نجد أن القوى الإقليمية والدولية من بإمكانها إنهاء الصراع السوري إلا أن إنهاء هذا الصراع لا يصب في مصلحتها، ذلك أن عدم الإستقرار السياسي والأجواء الضبابية التي تكتنف الدولة السورية يحقق بيئة خصبة للتدخلات الخارجية على المستوى الإقليمي وكذلك الدول، لذا فأن عدداً من الدول الخارجية تسعى إلى عدم وصول الأزمة السورية إلى حل منطقي يخدم مصالح الشعب السوري والمنطقة العربية ككل، فنجد أن إستقرار سوريا من دوره أن يزيل الوجود الإيراني والإسرائيلي في المنطقة العربية في حال آلت النتائج الإيجابية لمصلحة الشعب السوري ذي المنطلقات العربية والقومية السنية على وجه التحديد، وكذلك يحد من نفوذ القوى التركية على الأراضي العربية، فتعمل الدول الخارجية ضمن الإقليم الواحد بمن فيهم تركيا وإيران وإسرائيل وأطراف خارجية دولية كأمریکا والدولة الروسية إلى تجنيد وتسليح العديد من الجهات المتنازعة على الأراضي السورية لئلا تنتهي حدة النزاع ويزول وجودهم في المنطقة

العربية، فهذا التدخل يمثل عدم إستقرار في المنطقة العربية وإنما يحدث بدوره إستقراراً إقليمياً خاصاً بدول الإقليم الغير عربية ودول عالمية خارجية.

٤- تحقيق التوازن الإقليمي الذي يتماشى مع مصالح الدولة الإسرائيلية: لا شك أن دولة إسرائيل هي المستفيد الأول والأكبر في المنطقة العربية التي تمثل لإسرائيل العدو الأزلي والتي تطمح إسرائيل بدورها لتدمير كيان الأمة العربية بشكل عام، كما أن تدخل الدول العظمى في المنطقة العربية جاء تلبية لتأمين الأمن الوطني الإسرائيلي وتحقيقاً لمتطلباتها وأهدافها التي تسعى لتحقيقها، لذا فإن التوازنات الإقليمية بين عدم وجود طرف رابح وأيضاً عدم وجود طرف خاسر يعمل على تأجيج الصراع وخسارة الأطراف المتنازعة العربية ويضعف كيان المنطقة العربية أمام تعاضم القوى الإسرائيلية بشكل واضح (مصطفى، ٢٠١٥: ١٧٩، ١٨١).

٥- تحقيق الشعارات العربية كنوع من تحقيق التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية: أدى تشابه الأحداث العربية والتقارب والتجانس العربي، ومشاركة الشعوب العربية في عديد من المؤشرات القومية منها اللغة والدين والتاريخ والتقارب إلى توحيد صفوف العرب تحت لواء إعلامي موحد ينادي بإنهاء الإنقسامات والأضرار التي لحقت بدول عربية ذات جوار جغرافي أو من غير الجوار الجغرافي، فيهب أهل المغرب غضباً لما يجري من أحداث دامية في سوريا، وينتفض أهل الخليج لما لحق باليمن من حروب طائفية ويهب أهل الأردن لنجدة أخوتهم في فلسطين ويسعى لإنهاء صراع العراقيين، وكل من

٦- الشعوب العربية من كافة الأصول والمنابت وبعيداً عن سدة القيادة يُحدثون توازناً إقليمياً وإن كان هشاً وبعيداً عن الأفعال وإنما هي نابعة من مشاعرهم وطموحاتهم وأمانهم في إيجاد وطناً عربياً مستقراً وآمناً وذي توازنات إقليمية واضحة المعالم تجعل من الوطن العربي وطناً قوياً كما عهدوده عبر مراحل التاريخ البعيد وتحقيقاً لرؤيتهم لوطناً عربياً ذي هيبة وقوة ونفوذ عالميين، كل ذلك جاء بعد أحداث المتغيرات الدولية التي عصفت في أجواء عربية، فقد انعكست المتغيرات الدولية وما جلبته من تدخلات مسفرة على الساحة العربية إلى صحوة الشعب العربية وقياسك مشاعره نحو ما يحقق هويتهم العربية والقومية (العسيري، ٢٠١٣: ١).

الخاتمة

تمحورت الدراسة الحالية حول دراسة المتغيرات الإقليمية والدولية في المنطقة العربية وأثرها على التوازنات الإقليمية خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧, في هذه الفترة شهد العالم بأسره متغيرات على الساحة الإقليمية العربية تمثلت بالحركات الشعبية والثورات العربية وتدخل الدول الإقليمية والغير عربية دولاً عالمية في الشأن العربي, الأمر الذي أحدث اضطرابات كبرى على الساحة العربية وأدت إلى خلق توازنات إقليمية تتماشى ومصالح الدول الإقليمية وكذلك الدول العالمية الخارجية, كما أدت إلى زعزعة التوازنات الإقليمية الخاصة بالشأن العربي والتي لا تصب بأي حال من الأحوال في مصلحة الدول العربية, وقد أظهرت الدراسة أنه وخلال الفترة الزمنية التي اختصت بها الدراسة الحالية ما آلت إليها المنطقة العربية من أحداث جابت الوطن العربي بأسره سواءً أحداث سياسية أو عسكرية أو حتى على مستوى مشاعر العرب في إنتهاك سيادة دول عربية ذات الجوار الجغرافي لها أو ذات الصلة القومية والدينية والتاريخية, جميع تلك التداعيات وغيرها أتاحت الفرصة لصانعي القرار الدولي والإقليمي إلى الشروع في مشروع رسم خارطة الطريق في المنطقة العربية بما تقتضيه مصالحهم التوسعية وأطماعهم الإستعمارية وتحقيق أهدافهم الإقتصادية والسياسية وغيرها, الأمر الذي أدى إلى خلق تلك التوازنات الحديثة التي طرأت على النظام العربي ككل.

وبناء على ما توصلت إليه الدراسة الحالية من حقائق ووقائع فعلية يعيشها الشارع العربي خلال هذه السنوات وما تأثرت به التوازنات الإقليمية، فسوف أقوم خلال هذا القسم بإستخلاص أهم النتائج التي توصلت إليها وطرح التوصيات العلمية التي سينتفع بها صانعي القرار السياسي والباحثين والدراسين حول موضوع الدراسة الحالي.

أولاً: النتائج

خلصت الدراسة الحالية من خلال ما تطرقت إليه الباحثة في فصول الدراسة الحالية ومباحثها ومتطلباتها بالاستناد إلى أسئلة الدراسة وسعيًا منه لتحقيق أهدافها وصولاً إلى جملة من النتائج تمثلت فيما يلي:

١- شهدت المنطقة العربية خصوصاً والعالم بشكل عام في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ وحتى عام ٢٠١٧م متغيرات إقليمية عصفت في المنطقة العربية والتي تمثلت بالحركات الشعبية والثورات العربية التي انطلقت منادية بالحرية وتحقيق العدالة الاجتماعية التي عانت الشعوب العربية من فقدانها منذ زمن بعيد، حيث عُرفت هذه الفترة بفترة الربيع العربي لما جلبته من مستقبل مشرق للشعوب العربية في بادئ الأمر بزوال رموز الحكم الفاسدة التي أثقلت سياساتها كاهل المواطن العربي لسنوات طوال.

٢- تمثلت المتغيرات الإقليمية على المستوى العربي الداخلي بثورات عربية وحركات شعبية في عدد كبير من الدول العربية أدت إلى إحداث زعزعة في النظام العربي خصوصاً والإقليمي عموماً.

٣- انطلقت الثورات العربية من دولة تونس في نهاية عام ٢٠١٠ وبداية العام ٢٠١١ وتبعتها الثورة المصرية مروراً بالثورة الليبية فالثورة السورية وهي الأكثر ضراوة وقسوة على الشعب السوري والشعب العربي عموماً بالمشاركة مع الثورة اليمنية أخيراً، كما تمثلت المتغيرات الإقليمية العربية أيضاً بالحركات الشعبية في كل من الأردن، والعراق، وفلسطين، والكويت، بالإضافة إلى التوترات السياسية في شؤون بعض الدول العربية الداخلية أو فيما بينها كالتوترات السياسية في الشأن اللبناني، والتغيرات السياسية والعسكرية في المملكة العربية السعودية، وأزمة العلاقات الدبلوماسية لدول الخليج ومصر ضد دولة قطر.

٤- تمثلت المتغيرات الدولية على الساحة العربية بالتدخلات الدولية الغير عربية ضمن الإقليم الواحد في الشأن العربية بالإشارة إلى كل من دولة إيران وتركيا وإسرائيل وتدخلها السياسي والعسكري في المنقطة العربية، وظهرت هذه التدخلات التي أحدثت جملة من المتغيرات في الشأن العربي منذ عام ٢٠١١ حتى عام ٢٠١٧م.

٥- كان التدخل الإيراني العسكري في كل من دولة العراق وسوريا ولبنان وأيضاً اليمن إلا أن تدخلها العسكري في الأردن لم يؤت أكله كما تشتبه إيران، وكان تدخلها السياسي على مستوى العالم العربي في المنطقة الآسيوية بشكل عام، وكان التدخل الإسرائيلي على مستوى الدولة الفلسطينية والسورية عسكرياً وعلى المستوى العربي عموماً تدخلاً سياسياً، وأما تدخل الدولة التركية فقد كان على مستوى الدولة السورية والشأن الخليجي في قطع العلاقات الدبلوماسية ضد دولة قطر.

٦- وجود أثر وعلاقة سلبية للمتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية، إذ تمثل أثر المتغيرات الإقليمية على التوازنات الإقليمية العربية بإضعاف الكيان العربي وتوازن القوى فيه من خلال إعادة مخطط خارطة الطريق العربي في تقسيم الوطن العربي تبعاً لإطماع إقليمية توسعية على حساب الوطن العربي، وإسقاط مفهوم القيادة العربية للمنطقة، بالإضافة إلى هدم التوازنات الإقليمية العربية القائمة على مدلولات فكرية وثقافية وقومية، وتقسيم الوطن العربي لإقاليم منفصلة تابعة لقوى دول فاعلة على الساحة الإقليمية والدولية.

٧- ووجود أثر وعلاقة إرتباطية سلبية بين القوى التوازنات الدولية من جهة والتوازنات الإقليمية من جهة أخرى، تمثلت بإنشاء توازنات إقليمية تخدم

مصالح دولية وغير عربية, وذلك من خلال تقسيم القوى والمناطق العربية بين الدول الغير العربية لتحقيق بذلك أهدافها التوسعية والاقتصادية والعسكرية.

٨- خروج المنطقة العربية من مضلة الاحتكار الأمريكي الذي يسعى لتحقيق مصالحه الشخصية ومصالح إسرائيل في المنطقة العربية, إلى تقاسم الوطن العربي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمثلها إسرائيل في المنطقة, وبين الدولة الروسية التي تمثلها كل من إيران عسكرياً وتركيا سياسياً في المنطقة العربية.

٩- سعي الدول الغير العربية ضمن الإقليم الواحد إلى بناء قواها وتوازنها الإقليمي على حساب الدول العربية, وفي ذلك علاقة عكسية بين التوازنات الإقليمية, فمن جهة تضعف التوازنات الإقليمية العربية في المنطقة, وتظهر قوى للتوازنات الإقليمية الغير العربية على حساب المنطقة العربية.

١٠- على الرغم من وجود تفكك للتوازنات الإقليمية العربية وسعي الدول العالمية لضرب هذه التوازنات, إلا أن التوازنات الإقليمية على المستوى الفكري والثقافي والوجداني تبعاً للشعور العربي مع أخوانهم العرب كان لافتاً للانتباه, الأمر الذي حقق توازناً إقليمياً على المستوى الفكري والثقافي العربي قائم على التقارب القومي والتاريخي والديني للشعب العربي.

ثانياً: التوصيات

بناءً على النتائج السابقة، فقد أوصت الباحثة بما يلي:

١- ضرورة بناء منظومة عربية تجمع الدول العربية تحت مظلتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والأمنية لمواجهة التحديات وآثار المتغيرات الإقليمية السلبية على الساحة العربية، وعدم تدخل دول إقليمية أو عالمية في الشأن العربي وتنشيط دور جامعة الدول العربية في المنطقة.

٢- ضرورة تسوية الخلافات العربية فيما بينها من خلال إنشاء منظمة إصلاحية تضم عدداً من رؤساء الدول العربية من شأنهم تسوية أي خلاف بين الدول العربية ذات الجوار الجغرافي أو الدول العربية المتباعدة.

٣- ضرورة الأخذ بالسياسات الإصلاحية للدول العربية لإخماد غضب الجماهير العربية، من خلال توفير معاني الديمقراطية وتفعيل دور العدالة الاجتماعية.

٤- ضرورة العمل على إيجاد توازن إقليمي متين يحقق مطالب جميع الدول العربية وتوزيع الثروات والقوى العربية فيما بينها لتنشيط الجانب الإقتصادي والصناعي والعسكري والسياسي العربي.

٥- ضرورة سعي الدول العربية لإنهاء الأزمات الداخلية العربية والتدخلات الخارجية على الساحة العربية، بشكل موحد مما يؤدي إلى فرض الأمة العربية نفسها في موازين القوى العالمية.

٦- ضرورة إجراء المزيد من الأبحاث والرسائل العلمية حول موضوع الدراسة الحالية لبيان أثر المتغيرات الإقليمية والدولية على التوازنات الإقليمية في المنطقة العربية وإيجاد الحلول والتدابير لحماية هذه التوازنات وبنائها على أسس ذات كفاءة وفعالية تصب في مصلحة الوطن العربي ككل، إذ لا زال هذا الحقل العلمي والمعرفي متاحاً لأغراض البحث العلمي.

قائمة المصادر

أولاً الكتب العربية

- ١- يونس. يونس (٢٠١٧)، أدوار القوى الآسيوية الكبرى في التوازن الإستراتيجي في آسيا بعد الحرب الباردة وآفاقها المستقبلية، كتاب منشور، الأكاديميون للنشر والتوزيع، الأردن.
- ٢- فخراني. عبير (٢٠١٦)، عاصفة الحزم تجتاح حرية التعبير في اليمن والخليج، بحث منشور، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
- ٣- هاناور. لاري (٢٠١٦)، مصالح إسرائيل وخياراتها في سوريا، بحث منشور، مؤسسة RAND للنشر، المملكة المتحدة.
- ٤- مازار. مايكل وآخرون (٢٠١٦)، فهم النظام الدولي الحالي، كتاب منشور، وزارة الدفاع الأمريكية، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.
- ٥- عبد المولى. سيد (١٩٩٢)، المتغيرات الدولية وانعكاساتها على الأمن العربي، كتاب منشور، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب بالرياض، المملكة العربية السعودية.
- ٦- حميد. علي (٢٠١٢)، التركيبة الطائفية في اليمن وعلاقتها بالحكم والثورة، الجامعة العربية في بريطانيا، المملكة المتحدة.

٧- هلال. علي ومطر. جميل (٢٠٠١), النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية, كتاب منشور, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت, لبنان.

ثانياً المجلات والدوريات

١- حشود. نور الدين (٢٠١٧), جيوبوليتيك الأزمة السورية بعد الثورة: دراسة لتحولات ادوار الفاعلين الإقليميين في مسرح الصراعات السوري, بحث منشور, مجلة دفاتر السياسة والقانون, جامعة قاصدي مرباح ورقلة, الجزائر.

٢- العربية, (٢٠١٧), الدور الإيراني في القضية السورية, مقال منشور, موقع قناة العربية, تاريخ المقال ٢٠١٤, تاريخ النشر, ٢٠١٧.

٣- مصطفى. مهند (٢٠١٧), العلاقات الإسرائيلية-الروسية في سياق الأزمة السورية, تقرير, مركز الجزيرة للدراسات, الدوحة, قطر

٤- أنباري. أحمد (٢٠١٧), التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط والتوازنات الدولية, مقال منشور, مقالات سودانيزاونلاين, الولايات المتحدة الأمريكية.

٥- أنباري. أحمد (٢٠١٧), التوازنات الإقليمية في الشرق الأوسط وتأثيرها في توازنات القوى الدولية, بحث منشور, مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية, العراق.

- ٦- قناة الجزيرة (٢٠١٧) ترمب يعترف بالقدس عاصمة لإسرائيل, مقال منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٦.
- ٧- الشوفي. إيفا (٢٠١٥), الحراك لم ينته, مجلة الأخبار اللبناني, العدد (٢٧٤٠), بيروت, لبنان.
- ٨- جوجنسي. يوئيل (٢٠١١), التدخل الإيراني في العراق: البواعث والخصائص والآثار, مقال منشور, صحف عبرية: القدس العدد (٩), فلسطين.
- ٩- حجاج. خليل, مقداد. محمد والسرحان. صايل (٢٠١٣), أثر المتغيرات الدولية على مصادر تهديد الأمن القومي العربي بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٠-٢٠١٠, مجلة دراسات, العلوم الإنسانية والاجتماعية, المجلد ٤٠, العدد (٢), جامعة العلوم الإسلامية, ومعهد بيت الحكمة للعلوم السياسية, جامعة آل البيت, الأردن.
- ١٠- مقداد. محمد (٢٠١٣), تأثير المتغيرات الداخلية والخارجية الإيرانية على توجهها إيران الإقليمية (العلاقات الإيرانية العربية: حالة الدراسة), بحث منشور, مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية, العدد (٢), جامعة آل البيت, الأردن.
- ١١- الزعبي. علي (٢٠١٥) السياسات التنموية وتحديات الحراك السياسي في العالم العربي: حالة الكويت, بحث منشور, مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية, جامعة الكويت, العدد (٤١), الكويت.

١٢ - إبراهيم. خضير (د.ت), العراق ودول الجوار الإقليمي (دور العراق كعامل توازن), بحث منشور, المجلة السياسية الدولية, كلية العلوم السياسية, الجامعة المستنصرية, العراق.

ثالثاً: الدراسات العلمية

- ١ - قيس. تمام (٢٠١٥), العلاقات السورية التركية: الواقع واحتمالات المستقبل, رسالة ماجستير, جامعة دمشق, سوريا.
- ٢ - مصطفى. سهام (٢٠١٥), الأزمة السورية في ظل تحول التوازنات الإقليمية ٢٠١١-٢٠١٣, رسالة ماجستير, جامعة الأزهر - غزة, فلسطين.
- ٣ - شريد. حمد (٢٠١٢), السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج, رسالة دكتوراه, جامعة الجزائر, الجزائر.
- ٤ - الدلابيح. علي (٢٠١١), توازن القوى وأثره في الشرق الأوسط بعد الاحتلال الأمريكي للعراق, رسالة ماجستير, جامعة الشرق الأوسط, الأردن.
- ٥ - خوجة. محمد (٢٠١٠), الأخطار التي تواجه توازن القوى الإقليمي في منطقة الخريج العربي, رسالة ماجستير, جامعة مؤتة, الأردن.

- ٦- عرفات. إبراهيم (٢٠١٠)، توازنات القوى الإسلامية حول آسيا الوسطى، بحث منشور، مركز الحضارة للدراسات السياسية، مصر.
- ٧- نيادي. عبد الله (٢٠٠٨)، أثر المتغيرات الدولية والإقليمية على تطوير حقوق الإنسان والمجتمع الدولي في إطار جامعة الدول العربية ١٩٩٠-٢٠٠٧، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، عمان، الأردن.
- ٨- العسيري. عبد الله (٢٠١٣)، أثر الثورات العربية على مستقبل النظام الإقليمية العربي بعد عام ٢٠١١، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- ٩- محمد. إبراهيم (٢٠١٣)، التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة على الأمن الوطني الأردني في الفترة ١٩٩٩-٢٠١٣ (دراسة حالة)، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.
- ١٠- بني ملحم. طلال (د.ت)، إدارة الأزمات وأثرها على الأمن الوطني: الأردن أمودجاً، بحث منشور، المركز الوطني للأمن وإدارة الأزمات، عمان، الأردن.
- ١١- صافي. أحمد (٢٠١٥)، الحرب على قطاع غزة ٢٠١٤: تقييم الأثر البيئي على غزة بإتباع المنهجية المشتركة، بحث منشور، شبكة المنظمات الأهلية البيئية الفلسطينية، فلسطين.

- ١٢ - سليمان. جابر (٢٠١٥)، ما هي طبيعة الحراك الشعبي الراهن في فلسطين وآفاق تطوره مستقبلاً (الانتفاضة المفقودة)، بحث منشور، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، صيدا، لبنان.
- ١٣ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٥)، اليمن بعد العاصفة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر.
- ١٤ - سليمان. خليل (٢٠١١)، الأزمة الدولية والنظام الدولي: دراسة في علاقة التأثير المتبادل بين إدارة الأزمات الإستراتيجية الدولية وهيكل النظام الدولي، بحث منشور، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، معهد الدوحة، قطر.
- ١٥ - بسيوني. محمود، (٢٠١٢)، تطورات العلاقات المصرية السعودية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية (١٩٨٠-٢٠٠٢)، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر - غزة، فلسطين.
- ١٦ - شجاع. أحمد (٢٠١٢)، بعد الثورة الشعبية اليمنية: إيران والحوثيون، مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، صنعاء، اليمن.
- ١٧ - حسيني. أحمد (٢٠١٢)، حالة الثورة السورية، بحث منشور، الندوة الإسلامية والثورات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر.

- ١٨ - المحارمة. عباس (٢٠١٠)، أثر التحديات الداخلية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، الأردن.
- ١٩ - الخرابشة. أحمد (٢٠١٠)، النظام السياسي العربي بين القومية والقطرية (١٩٦٧-٢٠٠٩)، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، الأردن.
- ٢٠ - العنزي. أحمد (٢٠٠٩)، مستقبل توازنات القوى الإستراتيجية في الخليج العربي، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت، الأردن.
- ٢١ - دندان. عبد القادر (٢٠٠٨)، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير ١٩٩١-٢٠٠٦، جامعة الحاج لخضر - باتنة - الجزائر.
- ٢٢ - الحمداني. نسرین (٢٠٠٧)، المتغيرات الإقليمية والدولية وأثرها على الجامعة العربية ومبادرات إصلاح الجامعة (١٩٩٠-٢٠٠٥)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الأردن.
- ٢٣ - سامية. ربيعي (٢٠٠٨)، آليات التحول في النظام الإقليمي (النظام الإقليمي لشرق آسيا)، رسالة ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر.
- ٢٤ - نعيمات. فارس (٢٠١١)، أثر التحديات الخارجية على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

٢٥ - مهيبوب. وسام (٢٠١٤), أثر المتغيرات الإقليمية والعالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة على أمن الأنظمة السياسية العربية, رسالة ماجستير, جامعة محمد خضير - بسكرة, الجزائر.

٢٦ - رشيد. حمد (٢٠١٢), السياسة الخارجية السعودية والأمن في منطقة الخليج, رسالة دكتوراه, كلية العلوم السياسية والإعلام, المملكة العربية السعودية.

٢٧ - المشاقبة. عاهد, والسرحان. صايل (٢٠١٦), النظام الدولي الجديد في ظل بروز القوى الصاعدة, بحث منشور, معهد بيت الحكمة, جامعة آل البيت, الأردن.

٢٨ - أتاوي. مارينا وآخرون (٢٠٠٨), الشرق الأوسط الجديد, بحث منشور, مؤسسة كارنيغي للسلام الدولي, واشنطن, الولايات المتحدة الأمريكية.

٢٩ - خدام. عبد الله (٢٠١٣), الإصلاحات السياسية في المملكة الأردنية الهاشمية بعد ثورات الربيع العربي, رسالة ماجستير, الجامعة الأردنية, الأردن.

٣٠ - مصطفى. مهند (٢٠١٢), العدوان على غزة ٢٠١٢ بين النتائج العسكرية والدلالات السياسية, بحث منشور, جامعة حيفا, فلسطين.

رابعاً: الأنترنترنت

- ١ - مركز البيان للدراسات والتخطيط (٢٠١٦)، الوجود التركي في شمال العراق وآثاره الإقليمية واسعة النطاق، مقال منشور، موقع مركز البيان للدراسات والتخطيط، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٧،
[./http://www.bayancenter.org/2016/02/1618](http://www.bayancenter.org/2016/02/1618)
- ٢ - النجاب. بشير، (٢٠١٧)، الديمقراطية والعلمانية في المشرق العربي، بحث منشور، الحوار المتمدن، تاريخ الوصول: ٢٠١٨ / ١٦ /
[.http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=007848&r=0](http://www.m.ahewar.org/s.asp?aid=007848&r=0)
- ٣ - الشرفات. سعود (٢٠١٨)، بحث في نظرية النظام العالمي، بحث منشور، مركز شرفات للدراسات والبحوث، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/٣ / ١٥،
[.http://www.shorufatcenter.com/](http://www.shorufatcenter.com/)
- ٤ - منصور. رانيا (٢٠١٦)، المأزق السني في العراق، موقع مركز كارنيغي، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٦،
<http://carnegie-mec.org/2016/03/03/ar-pub-62940>
- ٥ - الجزيرة (٢٠١٢)، هكذا بدأت الثورة السورية، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥،
<http://www.aljazeera.net/news/reportsandinterviews/2012/3/5>
./

٦- الضاري. مثنى (٢٠١٣), الحراك الشعبي في العراق, لقاء إعلامي,

موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥,

<http://www.aljazeera.net/programs/in-depth/٢٠١٣/١/١٠/>

٧- موسوعة الجزيرة (٢٠١٦), الحراك الشبابي الفلسطيني, مقال

منشور, موقع قناة الجزيرة, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥,

<http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/>

[.٢٠١٦/٧/١٤/٩٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨٨](http://www.aljazeera.net/encyclopedia/movementsandparties/٢٠١٦/٧/١٤/٩٨٨%D٩%٨٦%D٩%٨٨)

٨- مركز الخليج العربي للدراسات الإيرانية (٢٠١٧), الدور الإيراني في

المعادلة اللبنانية: المؤشرات والدلالات, مقال منشور, تاريخ الوصول:

<https://arabiangcis.org/>, ٢٠١٧/١٢/١٧

٩- العربي. (٢٠١٥), الحراك السياسي الكويتي يعود لساحة الإرادة, مقال

منشور, موقع الكويت العربي الجديد, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٦,

<https://www.alaraby.co.uk/politics/٢٠١٥/٣/١٧/>

١٠- عبدان. سلطان وآخرون (٢٠١٢), المعارضة: الحراك الشعبي, أبناء

الكويت, موقع الأنباء, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٦,

<http://www.alanba.com.kw/ar/kuwait-news/٣٣٤٥٠٩/٢٣-١٠->

٢٠١٢.

١١ - عربيات (٢٠١٧)، أسبوع على الأزمة الخليجية: الوساطات تراوح مكانها، موقع الأخبار، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/٨/١٦، online، <http://www.al-akhbar.com/node/٢٧٨٦٤٧>

١٢ - محمد. ياسمين (٢٠١٧)، أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية (٢٠١١-٢٠١٧)، بحث منشور، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥، <http://democraticac.de/?p=٣٤٨٦٨>

١٣ - المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (٢٠١٧)، أزمة العلاقات الخليجية-القطرية: في أسباب الحملة ودوافعها، مقال منشور، موقع عرب ٤٨، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٦، <https://www.arab٤٨.com/>

١٤ - نعيرات. رائد (٢٠١٥)، المتغيرات العربية والإقليمية في الصراع العربي - الإسرائيلي، بحث منشور، مجلة دراسات شرق أوسطية، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥، <http://mesj.com/new/ArticleDetails.aspx?id=٤٤٦>

١٥ - الجزيرة (٢٠١٧)، مقتل علي عبد الله صالح برصاص الحوثيين، مقال منشور، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٥، <http://www.aljazeera.net/news/arabic/٢٠١٧/١٢/٤/>

١٦ - برس. أسوشيتد (٢٠١٥)، النظام الدولي، مقال منشور، موقع قناة الجزيرة، تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٥

١٧ - <http://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterm>

[.inology/2015/12/23/](http://www.inology.com/2015/12/23/)

١٨ - الأعرور. فرج (٢٠١٧), الحراك الشعبي في لبنان: محكومون بالأمل,

بحث منشور, موقع الأخبار, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/٦, <http://al->

[.akhbar.com/node/241671](http://akhbar.com/node/241671)

١٩ - موقع قناة الأقصى (٢٠١٧), ماذا يعني دخول المسجد الأقصى عبر

البوابات الإلكترونية, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٥, online,

[.http://aqsatv.ps/post/13634](http://aqsatv.ps/post/13634)

٢٠ - عربي (٢٠١٧), أول رد فعل إسرائيلي على اعتراف ترمب, مقال

منشور, موقع عربي, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٦,

[.https://arabic.sputniknews.com/world/201712061028167689](https://arabic.sputniknews.com/world/201712061028167689)

٢١ - مجادلة. محمود, (٢٠١٧), الاحتلال يفض اعتصاماً بالقوة في باحة باب

العمود, مقال منشور, موقع عرب ٤٨, تاريخ الوصول: ٢٠١٧/١٢/١٦,

[.https://www.arab48.com/](https://www.arab48.com/)

Christopher M. Blanchard and others (٢٠١٢), Change in the Middle East: Implications for U.S. Policy, Congressional Research Service, USA.

Ehteshami, Anoushiravan (٢٠١٤), Middle East Middle Powers: Regional Role, International Impact, Uluslararası İlişkiler, Volume ١١, No. ٤٢.

Regional and International Variables in the Arab
Region and its Impact on Regional Equilibrium
(٢٠١١-٢٠١٧)

Prepared by: Safa Matthar Abdul Sattar Al Mayah

The supervision of Dr

Sayel Al Sarhan

Abstract in English

The study aimed to identify the regional and international variables and the intervention of the regional and international countries in the Arab region and their impact on the regional equilibrium during the period from ٢٠١١ to ٢٠١٧. The study answered the central question (What is the impact of regional and international variables on the regional and international equilibrium in the Arab region during the period (٢٠١١-٢٠١٧)?

The researcher followed the approach of the international system and the approach of the national interest to access the study information and data for the purpose of achieving the objectives of the study,

and all data were processed qualitatively to reach the results of the study.

The results of the study showed the existence of political tensions and military conflicts between ٢٠١١ and ٢٠١٧, which came as a result of the Arab regional changes, which were represented by the Arab revolutions and the popular movements of a number of Arab countries, and the international changes which were represented by the external interventions that have affected the Arab region. The results of the study showed that there is a relationship and a negative impact of the regional variables on the Arab regional equilibrium, which summarized the fragility of the regional equilibrium of the Arab region and their political, economic and military weakness, and the existence of a relationship and the negative impact of international variables and interventions on the Arab regional equilibrium summarized the achievement of regional balance of foreign countries by sharring the land and

the wealth of the Arab world, which serves the interests of foreign countries at the expense of the regional equilibrium of Arab States.

Keywords: regional variables, international variables, popular movements, Arab spring revolutions, regional equilibrium

